

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ

فِي

حَدِيثِ أُمِّ حَرَامِ

بِنْتِ مِلْحَانَ

دراسةٌ تأصيليةٌ تطبيقيةٌ تبين المنهج
العلمي في الإجابة عن الإشكالات التي ربما
تعرض في بعض الأحاديث

تأليفُ

د. علي بن عبد الله الصّياح

وَأَمَّا مَا فِيهِ مِنْ غَرِيبٍ فَهُوَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ بَدَأَ بِحَدِيثِي فِي حَرَامٍ بَدَأَ بِحَدِيثِي فِي حَرَامٍ».

وَأَمَّا مَا فِيهِ مِنْ غَرِيبٍ فَهُوَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ بَدَأَ بِحَدِيثِي فِي حَرَامٍ بَدَأَ بِحَدِيثِي فِي حَرَامٍ».

وفي الغالب أنّ الأحاديث المفردة بالتصنيف تكون إمّا:

¹() وقد جمَعَ الباحثُ يوسفُ العتيقُ الأحاديثَ التي أفردت بالتصنيف في كتاب سماه "التعريف بما أفرد من الأحاديث بالتصنيف"، الطبعة الأولى، 1418، دار الصمعي-الرياض-.
وممن عُني بجمع "الكتب المؤلفة في شروح أحاديث معينة" الباحث محمد التليدي في كتابه "تراث المغاربة في الحديث النبويّ وعلومه" (ص: 176). الطبعة الأولى، 1416، دار البشائر الإسلامية-بيروت-.

وكذلك جمَعَ مُحَمَّدُ خَيْرُ رَمْضَانَ "الكتب المؤلفة في شروح أحاديث معينة" ضمنَ كتابه القِيم "المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف" (1159-2/1123). الطبعة الأولى، 1423، مكتبة الرشد-الرياض-.

إشكالٌ وجوابه- في حديث أم حرام بنت ملحان-

~~ومن الأحاديث العظيمة الجديرة بالإفراد~~
**والتصنيف حديث " أم حرام بنت ملحان
 ورؤيا النبي ﷺ " وذلك لأسباب عديدة:**

- أن الحديث تضمن دلائل عظيمة من
 دلائل النبوة، وهذه الدلائل جديرة
 بالتأمل والبيان والإظهار.

- أن في الحديث إشكالاً يحتاج إلى بيان
 وتجليه وهو ما يوهم ظاهر الحديث
 من خلوة النبي ﷺ
 مع
 أم حرام بنت ملحان
 في
 مكة
 في
 سنة
 10 هـ
 :

- أن الحديث تضمن دلائل عظيمة من
 دلائل النبوة، وهذه الدلائل جديرة
 بالتأمل والبيان والإظهار.
 !!

- أن في الحديث إشكالاً يحتاج إلى بيان
 وتجليه وهو ما يوهم ظاهر الحديث
 من خلوة النبي ﷺ
 مع
 أم حرام بنت ملحان
 في
 مكة
 في
 سنة
 10 هـ
 .

والتصنيف حديث " أم حرام بنت ملحان
 ورؤيا النبي ﷺ " وذلك لأسباب عديدة:
 - أن الحديث تضمن دلائل عظيمة من
 دلائل النبوة، وهذه الدلائل جديرة
 بالتأمل والبيان والإظهار.
 !!

" { } (1) .

**ووفق الله أهل العلم والإيمان للفهم
 السليم الذي به تأتلف نصوص الكتاب
 والسنة وتتسق، على منهج علمي منضبط،
 مبني على التسليم لله ولرسوله**

-

¹()مقتبس من كلام الدكتور: طه الدسوقي في كتابه السنة في
 مواجهة أعدائها (ص 205).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مَلْحَانَ-



... ..
... ..
... .. } :
... .. { : } : (... : ...)
... .. (... : ...) { }

... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... ..
... .. :

:
- -

... .. :
... .. :

... .. :
... ..

..... :.....
.....

..... :.....
.....

..... :.....
.....

..... :.....
.....

-.....

-.....
.....

-.....

.....
.....

..... :.....

.....
.....

1()طبقات الشافعية الكبرى (6/176).

اَسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

اَسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

إشكالٌ وجَوَائِبُهُ-فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: (١)

❖ حَدِيثُ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ:

- حَدَّثَنَا أَبُو حَرِيرَةَ قَالَ سَمِعْتُ أُمَّ حَرَامَ بِنْتَ مِلْحَانَ تَقُولُ:

- حَدَّثَنَا أَبُو حَرِيرَةَ قَالَ سَمِعْتُ أُمَّ حَرَامَ بِنْتَ مِلْحَانَ تَقُولُ:

- حَدَّثَنَا أَبُو حَرِيرَةَ قَالَ سَمِعْتُ أُمَّ حَرَامَ بِنْتَ مِلْحَانَ تَقُولُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

- حَدَّثَنَا أَبُو حَرِيرَةَ قَالَ سَمِعْتُ أُمَّ حَرَامَ بِنْتَ مِلْحَانَ تَقُولُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. حَدَّثَنَا أَبُو حَرِيرَةَ قَالَ سَمِعْتُ أُمَّ حَرَامَ بِنْتَ مِلْحَانَ تَقُولُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. حَدَّثَنَا أَبُو حَرِيرَةَ قَالَ سَمِعْتُ أُمَّ حَرَامَ بِنْتَ مِلْحَانَ تَقُولُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

- حَدَّثَنَا أَبُو حَرِيرَةَ قَالَ سَمِعْتُ أُمَّ حَرَامَ بِنْتَ مِلْحَانَ تَقُولُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. حَدَّثَنَا أَبُو حَرِيرَةَ قَالَ سَمِعْتُ أُمَّ حَرَامَ بِنْتَ مِلْحَانَ تَقُولُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. حَدَّثَنَا أَبُو حَرِيرَةَ قَالَ سَمِعْتُ أُمَّ حَرَامَ بِنْتَ مِلْحَانَ تَقُولُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. حَدَّثَنَا أَبُو حَرِيرَةَ قَالَ سَمِعْتُ أُمَّ حَرَامَ بِنْتَ مِلْحَانَ تَقُولُ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

¹() وقد توسعتُ في الكلام على تخريج الحديث في الأصل وبينت جميع طرقه وأسانيده، والمسائل والنكت الحديثية المتعلقة بالحديث، والمقصود هنا الكلام على الإشكال فقط.

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ خَرَامِ بِنْتِ مِلْحَانَ-

.....

.....

❖:

-
 (.....):
 -:

-
).....
 (.....).
 (.....)
⁽¹⁾.

-
 (...../.....)
⁽²⁾.

¹() وقد أخرج البخاريُّ الحديثَ في كتابه "الأدب المفرد" (ص 328) بابٌ هل يفلي أحدٌ رأسَ غيره، عن عبد الله بن يوسف.

²() تكلم جمهورُ النقاد في رواية إسماعيل بن أبي أويس - وليس هذا

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~وَمُسْلِمٍ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الْإِمَارَةِ،~~

3/1518 رقم 1912) عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى.

- وَأَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ، كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابُ
فَضْلِ الْغَزْوِ فِي الْبَحْرِ (3/6 رقم 2491) عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيِّ.

موضع التوسع في مناقشة ما قيل فيه جرحاً وتعديلاً، خاصةً وأنه قد
تويع على هذه الرواية المذكورة هنا كما هو بيّن - غير أنه مما ينبغي
التفطن له أنّ من منهج الإمام البخاريّ في الرواية عن شيوخه
المتكلم فيهم أنّ ينتقي من أصولهم ما صحّ من حديثهم، ومما يدل
على ذلك:

- قول البخاريّ: ((كَانَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ إِذَا انْتَحَبْتُ مِنْ
كِتَابِهِ، نَسَخَ تِلْكَ الْأَحَادِيثَ لِنَفْسِهِ، وَقَالَ: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ انْتَخَبَهَا مُحَمَّدُ
بْنُ إِسْمَاعِيلَ مِنْ حَدِيثِي)). انظر: "تاريخ بغداد" (2/19)، "تاريخ مدينة
دمشق" (52/77).

- وقول البخاريّ أيضاً: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: انظُرْ فِي
كِتَابِي فَمَا وَجَدْتَ فِيهَا مِنْ خَطَأٍ فَاضْرِبْ عَلَيْهِ كَيْ لَا أُرْوِيهِ، فَفَعَلْتُ
ذَلِكَ. "تاريخ مدينة دمشق" (52/77)، "مقدمة فتح الباري" (ص
483).

- قول الحافظ ابن حجر في "مقدمة الفتح" (ص 391): ((رَوَيْنَا
فِي "مَنَاقِبِ الْبُخَارِيِّ" بِسَنَدٍ صَحِيحٍ أَنَّ إِسْمَاعِيلَ أَخْرَجَ لَهُ أَصُولَهُ،
وَأَذِنَ لَهُ أَنْ يَنْتَقِيَ مِنْهَا، وَأَنْ يَعْلَمَ لَهُ عَلَى مَا يَحْدُثُ بِهِ لِيَحْدُثَ بِهِ،
وَيَعْرُضَ عَمَّا سِوَاهُ، وَهُوَ مُشْعَرٌ بَأَنَّ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ هُوَ مِنْ
صَحِيحِ حَدِيثِهِ لِأَنَّهُ كَتَبَ مِنْ أَصُولِهِ، وَعَلَى هَذَا لَا يَحْتَجُّ بِشَيْءٍ مِنْ حَدِيثِهِ
غَيْرَ مَا فِي الصَّحِيحِ مِنْ أَجْلِ مَا قَدَحَ فِيهِ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ إِلَّا أَنْ يَشَارَكَ
فِيهِ غَيْرُهُ فَيَعْتَبَرُ فِيهِ)).

- وقال أيضاً في "النكت على كتاب ابن الصلاح" (1/288): ((الَّذِينَ
انْفَرَدَ بِهِمُ الْبُخَارِيُّ مِمَّنْ تُكَلِّمُ فِيهِ أَكْثَرُهُمْ مِنْ شُيُوخِهِ الَّذِينَ لَقِيَهُمْ،
وَعَرَفَ أَحْوَالَهُمْ، وَاطَّلَعَ عَلَى أَحَادِيثِهِمْ فَمَيَّزَ جِيدَهَا مِنْ رَدِيهَا بِخِلَافِ
مُسْلِمٍ، فَإِنَّ أَكْثَرَ مَنْ تَفَرَّدَ بِتَخْرِيجِ حَدِيثِهِ مِمَّنْ تُكَلِّمُ فِيهِ مِنْ
الْمُتَقَدِّمِينَ، وَقَدْ أَخْرَجَ أَكْثَرَ نَسَخِهِمْ كَمَا قَدَمْنَا ذِكْرَهُ. وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمَرْءَ

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~والترمذي في جامعته كتاب فضائل الجهاد~~
باب ما جاء في غزو البحر (4/178) رقم
1645) عَنْ مَعْنُ بْنِ عَيْسَى.

- والنسائي في سننه (المجتبى)، كتاب
الجهاد، فضل الجهاد في البحر (6/40) من
طريق عبدالرحمن بن القاسم.

- وعبد الله بن المبارك في الجهاد (ص
157 رقم 201).

- ومحمد بن سعد في الطبقات الكبرى)
8/435) عَنْ مَعْنُ بْنِ عَيْسَى.

- وأحمد بن حنبل في مسنده (3/240) عَنْ

أشدد معرفة بحديث شيوخه، وبصحيح حديثهم من ضعيفه ممن تقدم
عنه عصرهم)).

وقال نحوه في "مقدمة الفتح" (ص 12). وانظر: "مقدمة الفتح" (ص
387, 388, 413)، "فتح المغيب" (1/29).

قلت: وَمَنْهَجُ انتقاء ما صحَّ من مرويات المجروحين مما في أصولهم
منهَجٌ لكبار نقاد الحديث؛ ومما يدل على ذلك: قول البرزعي رأيتُ أبا
زُرْعَةَ يسيءُ القولَ فيه-أي في سُؤيد بن سَعِيد- فقلتُ له: فأيش
حَاله؟ قَالَ: أَمَا كُتِبَ فَصِحَّاحٌ، وَكُنْتُ أَتَّبِعُ أَصُولَهُ وَأَكْتُبُ مِنْهَا، فَأَمَّا إِذَا
حَدَّثَ مِنْ حَفْظِهِ. سؤالات البرزعي (ص 409).

وانظر: "العلل الكبير" للترمذي (ص 394 تحقيق: السامرائي)
"الجرح والتعديل" (5/147)، "زاد المعاد" (1/364)، "شرح علل
الترمذي" (1/420)، "التنكيل" للمعلمي (1/123).

فينبغي التفطن لمناهج النقاد وأئمة الحديث، وتلمس طرائقهم في
كتبهم والاستفادة من أقوال المتخصصين في ذلك، والتجرد في طلب
الحق، وسؤال الله - دائماً - أن يرزقك العلمَ والفهمَ، والله الموفق.

-وَأَبُو عَوَّانَةَ فِي مُسْتَخْرَجِهِ، كِتَابُ الْجِهَادِ،
بَيَانُ فَضْلِ الْغَزْوِ فِي الْبَحْرِ (4/494 رَقْمُ
7459) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ.

-وَأَبْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ -كَمَا فِي الْإِحْسَانِ
(15/51 رَقْمُ 6667)- مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَصْعَبٍ
أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ.

-وَاللَّيْلُكَاثِيُّ فِي شَرْحِ أَصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ
السَّنَةِ (8/1438) مِنْ طَرِيقِ مَصْعَبِ الزُّبَيْرِيِّ
وَالْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ.

-وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي حَلِيَةِ الْأَوْلِيَاءِ (2/61) وَمَعْرِفَةِ
الصَّحَابَةِ (6/3481 رَقْمُ 7894)، وَفِي دَلَائِلِ
النَّبُوَّةِ (2/555) مِنْ طَرِيقِ الْقَعْنَبِيِّ وَيَحْيَى
بْنَ بَكِيرٍ.

-وَالْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى، كِتَابُ السَّيْرِ،
بَابُ فَضْلِ مَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ (9/165)
مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى.

-وَأَبْنُ عَسَاكِرٍ فِي تَارِيخِ مَدِينَةِ دِمَشْقَ ()
70/211) مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَصْعَبِ أَحْمَدَ بْنِ

¹() وَقَعَ خِلَافَ بَيْنِ النُّسخِ هَلْ هُوَ "أَبُو سَلْمَةَ"، أَوْ "أَبُو أَسَامَةَ"
وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ، انظُرْ: الْمَسْنَدُ (21/162 رَقْمُ 13520) -تَحْقِيقُ
شُعَيْبٍ-، وَإِتْحَافُ الْمَهْرَةِ (1/414)، وَأَطْرَافُ الْمَسْنَدِ (1/ 273)
وَكِلَاهِمَا لِابْنِ حَجْرٍ.

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-
~~يَسْأَلُ أَبِيهَا قَالَ قَالَ قَالَتْ قَالَتْ يَا رَسُولَ~~
 اللَّهُ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ فَدَعَا لَهَا، ثُمَّ
 وَضَعَ رَأْسَهُ فَنَامَ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ
 قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَا يُضْحِكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟
 قَالَ: تَأْسِي مِنْ أُمَّتِي غَرَضُوا عَلَيَّ عُرَاءَةً فِي
 سَبِيلِ اللَّهِ كَمَا قِيلَ فِي الْأَوْلَى قَالَتْ:
 فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي
 مِنْهُمْ؟ قَالَ: أَنْتِ مِنَ الْأَوْلَى، فَرَكِبْتُ أُمَّ
 حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ الْبَحْرَ فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ
 فَصُرِعَتْ عَنْ دَابَّتِهَا حِينَ خَرَجْتُ مِنَ الْبَحْرِ
 فَهَلَكْتُ.

هذا لفظُ مالك في الموطأ -رواية يحيى
 بن يحيى- ومُسلم في صحيحه.

وَقَالَ الترمذي: ((حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَأُمُّ
 حَرَامٍ بِنْتُ مِلْحَانَ هِيَ أُخْتُ أُمِّ سُلَيْمٍ وَهِيَ
 خَالَةُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ)).

المبحث الثاني: الإشكال وجوابه:

استشكل حديث أمِّ حَرامٍ هذا مِنْ وجهين:

الأوَّل: أنَّ ظاهرَ الحَدِيثِ يُوهِمُ خلوَةَ الرسولِ ﷺ في حَرمِ أمِّ حَرامٍ بنتِ مِلْحَانَ. وهذا لا يَحْتَمِلُ خلوَةَ الرسولِ ﷺ في حَرمِ أمِّ حَرامٍ بنتِ مِلْحَانَ.

والجوابُ: أنَّ ظاهرَ الحَدِيثِ يُوهِمُ خلوَةَ الرسولِ ﷺ في حَرمِ أمِّ حَرامٍ بنتِ مِلْحَانَ. وهذا لا يَحْتَمِلُ خلوَةَ الرسولِ ﷺ في حَرمِ أمِّ حَرامٍ بنتِ مِلْحَانَ. (1).

وهذا الإشكال فرح به صنغان من أهل الأهواء:

فالصنف الأوَّل: اتخذ هذا الحَدِيثَ حجةً للطعن في أصحِّ كتابين بعد كتابِ الله "صحيح البخاري، وصحيح مسلم"، لفهمه السقيم أنَّ في ذلك طعنًا في جنابِ المصطفى ﷺ.

والجوابُ: أنَّ ظاهرَ الحَدِيثِ يُوهِمُ خلوَةَ الرسولِ ﷺ في حَرمِ أمِّ حَرامٍ بنتِ مِلْحَانَ. وهذا لا يَحْتَمِلُ خلوَةَ الرسولِ ﷺ في حَرمِ أمِّ حَرامٍ بنتِ مِلْحَانَ.

¹ () وأنبه أن لفظة "النوم في الحجر" لم أجدها في أي رواية من روايات الحديث، وإنما وقفْتُ عليها من قول ابن وهب، قَالَ ابن عبد البر: ((وَقَالَ يونس بن عبد الأعلى قَالَ لنا ابن وهب: أمِّ حَرامٍ إحدى خالات النبي ﷺ من الرضاعة فلهذا كان يقبل عندها وينام في حجرها وتفلي رأسه)) التمهيد (1/226). وانظر: فتح الباري (11/79).

اشكالٌ و جوابُهُ في حديثِ أمِّ حَرامِ بنتِ مَلحان-

..... (.....) (.....)
.....
.....

.....
.....
.....
.....

.....
.....
.....

:.....

..... ❖
.....
.....

..... ❖
.....

..... ❖
.....

..... ❖
.....

- إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ - فِي حَدِيثِ أُمِّ خُرَّامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ
 .
 :
))
 :
وَأُمَّتَهُ، حَيْثُ جَعَلَ دِينَهُمْ دِينًا كَامِلًا
وَأَفِيًا، أَكْمَلَ وَأَكْثَرَ عُلَمَاءَ مِنْ جَمِيعِ الْأَدْيَانِ،
وَمَعَ ذَلِكَ جَمَعَهُ لَهُمْ فِي لَفْظٍ قَلِيلٍ، وَهَذَا
مِمَّا يَنْبَغِي التَّفْطُنَ لَهُ، قَبْلَ مَعْرِفَةِ الْقَوَاعِدِ
الرَّابِعِ، وَهُوَ: أَنْ تَعْلَمَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ لَمَّا ذَكَرَ
مَا خَصَّهُ اللَّهُ بِهِ عَلَى الرِّسْلِ، يَرِيدُ مِنَّا أَنْ
نَعْرِفَ مَنَّةَ اللَّهِ عَلَيْنَا، وَنَشْكُرَهَا، قَالَ لَمَّا ذَكَرَ
الْخِصَائِصَ: (وَأَعْطَيْتَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ) ⁽¹⁾ قَالَ
إِمَامُ الْحِجَازِ: مُحَمَّدُ بْنُ شَهَابِ الزَّهْرِيِّ،

¹(أخرجه: البخاريُّ في صحيحه، كتاب التَّعْيِيرِ، بابُ المَفَاتِيحِ فِي الْيَدِ (6/2573 رقم 6611)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، (1/371 رقم 523) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~مَعْنَاهُ أَنْ يَجْمَعَ اللَّهُ لَهُ الْمَسَائِلَ الْكَثِيرَةَ.~~

فِي الْأَلْفَاظِ الْقَلِيلَةِ (1).

القاعدة الأولى:

تحريم القول على الله بلا علم لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف:33).

القاعدة الثانية:

أن كل شيء سكت عنه الشارع، فهو عفو، لا يحل لأحد أن يحرمه، أو يوجبه، أو يستحبه، أو يكرهه، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبَدَّ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا﴾ (المائدة:101).
وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ((وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها)) (2).

1()أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (1/161) ولفظُهُ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَبَلَغَنِي أَنَّ جَوَامِعَ الْكَلِمِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَمَعَ لَهُ الْأُمُورَ الْكَثِيرَةَ الَّتِي كَانَتْ تَكْتَبُ فِي الْكُتُبِ قَبْلَهُ فِي الْأَمْرِ الْوَاحِدِ وَالْأَمْرَيْنِ. وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وانظر للفائدة: فتح الباري (12/401)، عمدة القاري (24/151).

2() أخرجه: الدارقطني في سننه، كتاب الرضاع (4/184)، والحاكم في المستدرک، كتاب الأطعمة (4/129)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الضحايا، باب ما لم يذكر تحريمه ولا كان في معنى ما

القاعدة الثالثة:

أن ترك الدليل الواضح، والاستدلال بلفظ متشابه، هو طريق أهل الزيغ، كالرافضة، والخوارج، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ (آل عمران:7)۔ والواجبُ عَلَى المسلم: اتباع المحكم، فَإِنْ عَرَفَ مَعْنَى المتشابه، وجده لا يخالف المحكم بل يوافقُه، وإلا فالواجب عليه اتباع الراسخين في العلم في قولهم: ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ (آل عمران:7).

القاعدة الرابعة:

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ: ((أَنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ وَالْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مَشْتَبِهَاتٌ))⁽¹⁾، فمن لم يفتن لهذه القاعدة، وأراد أن يتكلم عَلَى كُلِّ

ذكر تحريمه مما يؤكل أو يشرب (10/12) من طريق مكحول عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((...)).

1) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه (28/1 رقم 52)، ومسلم في صحيحه، كتاب البيوع (3/1219 رقم 1599) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

فهذه أربعُ قواعد: ثلاثٌ ذَكَرَهَا اللهُ فِي كتابِهِ، والرابعةُ ذَكَرَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ.

وَاعْلَمْ رَجِمَكَ اللهُ: أَنَّ أَرْبَعَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ، مَعَ اخْتِصَارِهَا، يَدُورُ عَلَيْهَا الدِّينُ، سِوَاءَ كَانَ الْمُتَكَلِّمُ يَتَكَلَّمُ فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ، أَوْ فِي عِلْمِ الْأَصُولِ، أَوْ فِي عِلْمِ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ، الَّذِي يُسَمَّى عِلْمَ السُّلُوكِ، أَوْ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، أَوْ فِي عِلْمِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَالْأَحْكَامِ، الَّذِي يُسَمَّى: عِلْمَ الْفِقْهِ؛ أَوْ فِي عِلْمِ الْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ؛ أَوْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ عُلُومِ الدِّينِ⁽¹⁾.

2- المقدمة الثانية: ضرورةُ جمعِ الأحاديثِ الواردةِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمُسْتَنْبِطَةِ، وَمِرَاعَاةِ قَوَاعِدِ وَأَصُولِ الْإِسْتِدْلَالِ الَّتِي وَضَعَهَا الْأُئِمَّةُ.

وَالْفُقَهَاءُ الْمُحَقِّقُونَ إِذَا أَرَادُوا بَحْثَ مَسْأَلَةٍ مَا، جَمَعُوا كُلَّ مَا جَاءَ فِي شَأْنِهَا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، وَأَحْسَنُوا التَّنْسِيقَ بَيْنَ شَتَّى الْأَدْلَةِ، قَالَ الشَّاطِبِيُّ: ((مَنْ يَأْخُذُ الْأَدْلَةَ مِنْ أَطْرَافِ الْعِبَارَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَلَا يَنْظُرُ بَعْضُهَا

¹() مجموعة مؤلفات الشيخ مُحَمَّد بن عبد الوهاب (3/6).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~بَعْضُ، فَيُؤْتِيكَ أَنْ يَرَلَّ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ~~
شأن الراسخين وإنما هو من شأن من
استعجل طلباً للمخرج في دعواه⁽¹⁾.

وَقَالَ أَيْضاً: ((ومدار الغلط في هذا
الفصل إنما هو على حرف واحد؛ وهو
الجهل بمقاصد الشرع، وعدم ضم أطرافه
بعضها لبعض، فإن مأخذ الأدلة عند الأئمة
الراسخين إنما هو على أن تؤخذ الشريعة
كالصورة الواحدة بحسب ما ثبت من كلياتها
وجزئياتها المرتبة عليها، وعامها المرتب
على خاصتها، ومطلقها المحمول على
مقيدها، ومجملها المفسر بيئتها، إلى ما
سوى ذلك من مناحيها، -إلى أن قال -
فشأن الراسخين: تصور الشريعة صورة
واحدة، يخدم بعضها بعضاً كأعضاء الإنسان
إذا صورت صورة مثمرة،

1 () الأعتصام (1/223).

_____ (1) (_____)

_____ (إِذَا مَيَّزَ
 الْعَالَمَ بَيْنَ مَا قَالَهُ الرَّسُولُ وَ
 مَا قَالَهُ النَّاسُ مِنْ دُونِهِ فَ
 لَمْ يَلْمِ أَحَدًا مِنْهُمْ وَكَانَ
 يَتَّبِعُ مَا قَالَهُ الرَّسُولُ وَ
 يَتَّبِعُ مَا قَالَهُ النَّاسُ مِنْ
 دُونِهِ فَكَانَ يَلْمِيهِمْ
 كُلَّهُمْ وَكَانَ يَلْمِيهِمْ
 كُلَّهُمْ وَكَانَ يَلْمِيهِمْ
 كُلَّهُمْ (2) .

أما اختطاف الحكم من حديثٍ غابر،
 وقراءةٍ عَجَلِيٍّ مِنْ غيرِ مراعاةٍ لما وَرَدَ فِي
 الموضوعِ مِنْ آثارٍ أُخْرَى، وَمِنْ دُونِ تصفيةٍ
 وتنقيةٍ فليسَ مِنْ عملِ العلماءِ الصادقينِ .

وهذه المقدمة الثانية ينبغي العناية بها
 جيداً؛ فكثيرٌ ممن يتكلم على هذه المسائل
 لا يراعي هذه المقدمة مما يوقعه في
 أخطاءٍ علميةٍ، وعيوبٍ منهجيةٍ، من ذلك:

1- إهمال الأدلة المضادة:

وهذه "من أسوأ العيوب المنهجية،
 وأشدّها خطورةً على نتائج أي بحثٍ علمي،

1 () الأعتصام (1/245).

2 () مجموع الفتاوى (27/316).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتُ مِلْحَانَ-

~~سَيُؤَيِّدُ أَنْ يَتَجَاهَلَ الْبَاحِثُ الْأَدْلَةَ الْمُضَادَّةَ~~
 يعني المخالفة - لرأيه سواءً أكان ذلك بسبب إهماله أم تحيزه أم لأي سبب آخر، ويصف أحد المفكرين الغربيين العالم أو الباحث الذي يخفي الأدلة التي لا تؤيد نظريته بأنه يعد في عالم العلم ((مثل المالي الغشاش، أو المحاسب الذي يزيّف في دفاتره في عالم المال)).

ويذكر أحد أساتذة المنهجية أن من أهم العوائق التي تحول بين الباحث، والوصول إلى الحقيقة: تجاهل الأدلة المضادة، وعليه فإن الدليل المضادّ يجب أن يُعطى وزن الدليل المؤيد نفسه، حتى لو كان في ذلك تغيير لمنطلقات البحث الأساسية؛ لأن هدف الباحث الأول هو الوصول إلى الحقيقة. ويؤكد آخر بأنه ينبغي للعالم أن يكون كالقاضي النزيه الذي يسعى وراء الأدلة التي تنفي آراءه أكثر من تلك التي تؤيدها"⁽¹⁾

وهذا العيب يلاحظُ في كتابات عدد ممن تطرق لبحث المسائل المتعلقة بالمرأة،

¹() انظر: "العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسنة النبوية" (ص:40)، تأليف د. خالد بن منصور الدريس، وهذا البحث - على صغره - من أنفس ما كُتب في نقد المستشرق شاخت بأسلوب علمي رصين.

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتُ مِلْحَانَ-

~~فَهَذَا أَنَّ مَنَافَةَ حَبَابًا أَوْ بَاطِلًا لِلنُّصُوصِ الَّتِي~~
تخالف توجه الكاتب كالنصوص التي تحرم
الخلوة، أو تحرم مس المرأة الأجنبية، أو
تحرم الاختلاط وتأمير المرأة بالمباعدة عن
الرجال والقرار في البيوت- إلا ما لا بدَّ
منه-، أو النصوص التي بلزوم الحجاب وغير
ذلك.

ومن العيوب كذلك:

2- التحيز ومحاولة إثبات النتيجة

المسبقة:

ولا يخفى أنَّ التجرد المسبق أكبر معين
على الوصول للحق فلا يعتقد ثم يبحث؛
ولكن يبحث أولاً ثم يعتقد-بالضوابط
العلمية-، ويتحلى بالنصفة والعدل وما
يسمى "بالموضوعية"، والباحث المتحيز لا
يمكن أن تكون نتائج بحثه علمية بأي حال
من الأحوال، وقد قال الإمام الشافعي: ((ما
كلمتُ أحداً قط إلا أحببت أن يوفق ويسدد
ويعان، وما كلمت أحداً قط إلا ولم أبال بَيِّنَ
الله الحق على لساني أولسانه))⁽¹⁾.

¹(آداب الشافعي و مناقبه لابن أبي حاتم (ص 326) والفقهاء والمتفقه (2/26).

قلت: وربما يقول قائل: أليس في بحثك هذا تحيز؟
فالجواب: أنه لم يدر بخلدي عند البدء في هذا البحث جوابٌ محدد

2 المقدمة الثالثة: عند النظر في هذه

الأحاديث الصحيحة المُشكلة لا بدَّ من ملاحظة أمرين:

الأوّل: التصور السليم للحياة في عهد

النَّبِيِّ ﷺ

مسبق عن حديث أم حرام وتغليتها النبي ﷺ

1- التصور السليم للحياة في عهد النبي ﷺ. -2. التصور السليم للحياة في عهد النبي ﷺ.

3- التصور السليم للحياة في عهد النبي ﷺ.

4- التصور السليم للحياة في عهد النبي ﷺ.

5- التصور السليم للحياة في عهد النبي ﷺ.

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ

قَالَ صَلَّى ﷺ لِلْكَفَّارِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ
أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً
مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ (8) وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا
الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ
إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا
أَوْتُوا وَيُؤْتُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ
خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ
المُفْلِحُونَ (9) وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ
يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ
سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا
لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ (10) {
(سورة الحشر).

- وَقَالَ سبحانه وتعالى { مُحَمَّدٌ رَسُولُ
اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الكُفَّارِ رُحَمَاءُ
بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ
اللَّهِ وَرِضْوَاناً سِيَمَاءُهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ
السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي
الْإِنْجِيلِ كَرزِعٍ أَخْرَجَ شَطَأَهُ فَآرزُهُ فَاسْتَعْلَظَ
فَاسْتَوَى عَلَى سُوْقِهِ يُعْجِبُ الرِّزَاعَ لِيَغِيظَ
بِهِمُ الكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا
الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً {
(الفتح:29).

إلى غير ذلك من الآيات.

- حَدِيثُ أَنَسٍ ؓ قَالَ: كُنْتُ سَاقِيَ الْقَوْمِ فِي مَنْزِلِ أَبِي طَلْحَةَ، فَنَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ، فَأَمَرَ مُنَادِيًا فَنَادَى، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: اخْرُجْ فَإِنظُرْ مَا هَذَا الصَّوْتُ؟ قَالَ: فَخَرَجْتُ، فَقُلْتُ: هَذَا مُنَادٍ يُنَادِي أَلَا إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، فَقَالَ لِي: اذْهَبْ فَأَهْرِفْهَا، قَالَ: فَجَرْتُ فِي سِكَكِ الْمَدِينَةِ⁽¹⁾.

- وفي رواية: ((فَأَتَيْتُ لِقَائِمْ أَسْقِي أَبِي طَلْحَةَ وَفُلَانًا وَفُلَانًا إِذْ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: وَهَلْ بَلَغَكُمْ الْخَبْرُ؟ فَقَالُوا: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: حُرِّمَتْ الْخَمْرُ، قَالُوا: أَهْرِقْ هَذِهِ الْقِلَالَ يَا أَنَسُ، قَالَ: فَمَا سَأَلُوا عَنْهَا وَلَا رَاجَعُوهَا بَعْدَ خَبَرِ الرَّجُلِ))⁽²⁾.

- وَعَنْ عُرْوَةَ عَنَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: يَرْحَمُ اللَّهُ نِسَاءَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأُولَ لَمَّا

1() أخرجه: البخاري في صحيحه كتاب التفسير، بابُ { لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا } الآية، (4/1688) رقم 4344، مسلم في صحيحه، كتاب الأشربة (3/1571) رقم 1980.

2() أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب إِمَّا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجُسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ (4/1688) رقم 4341 و مسلم في صحيحه-الموضع السابق-.

إِسْكَالٍ وَجَوَابُهُ - فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامِ بِنْتِ مِلْحَانَ -

~~أُرْسِلَ { وَلْيَصْرَبَنَّ بِخُمْرٍ عَلَى جُيُوبِهِنَّ }~~
شَقَقْنَ مَرُوطَهُنَّ فَأَخْتَمَرْنَ بِهَا⁽¹⁾.

- وَعَنْ الرَّبِيِّعِ بِنْتِ مَعْوَدٍ قَالَتْ: أَرْسَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِدَاةَ عَاشُورَاءَ إِلَى قَرَى الْأَنْصَارِ: مَنْ أَصْبَحَ مُفْطِرًا فَلَيْتِمَ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ وَمَنْ أَصْبَحَ صَائِمًا فَلَيْتِمُمْ، قَالَتْ: فَكُنَّا نَصُومُهُ بَعْدُ، وَنُصَوِّمُ صَبِيَّاتِنَا، وَنَجْعَلُ لَهُمُ اللَّعْبَةَ مِنَ الْعِهْنِ، فَإِذَا بَكَى أَحَدُهُمْ عَلَى الطَّعَامِ أَعْطَيْنَاهُ ذَاكَ حَتَّى يَكُونَ عِنْدَ الْإِفْطَارِ⁽²⁾.

والأحاديث في هذا المعنى كثيرة.

وإنما نبهت على هذا الأمر - مع وضوحه وكثرة دلائله - لأني رأيت بعض من انتقد الأحاديث الصحيحة صورها بأسلوب يُعطي انطباعاً أن المجتمع في عهد النبي ﷺ

1() أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب قَوْلُهُ وَلْيَصْرَبَنَّ بِخُمْرٍ عَلَى جُيُوبِهِنَّ (2/1782/رقم 4480) معلقاً، وأبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب في قوله { وَلْيَصْرَبَنَّ بِخُمْرٍ عَلَى جُيُوبِهِنَّ } (61/4/رقم 4102).

2() أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب صَوْمِ الصَّبِيَّانِ (2/692/رقم 1859)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصيام (2/798/رقم 1136).

..
- :
:
:
: (1) :-

((ولما شوهد الحَدِيثِ محفوف بالتفاهة والركاكة وتباينه لمقام النبوة والنبى (صلى الله عليه وآله) ما لا يقبله العقل بدا القوم في تبرير هذه الحكايات التافهة، وذلك لأنه لا يعقل أن يشترك مؤمن ملتزم أو عالم ديني حتى لو كان في، أدنى درجة من العلم والدين في الأعراس، ويجالس النساء اللاتي تزين بوسائل التجميل من الملابس وغيرها - الماكياج -⁽²⁾، وهن يعزفن ويرقصن أمامه وهو يراهن ويستمتع إلى ما يغنين ويبيدي رأيه في ما عزفن. نعم، إِنَّ الْإِنْسَانَ الْعَادِي الَّذِي لَمْ يَمْلِكْ تِلْكَ الْمَعْنَوِيَةَ الْعَالِيَةَ وَالْغِيْرَةَ الدِّيْنِيَّةَ الشَّدِيدَةَ يَمْتَنِعُ مِنْ هَذَا الْمَشْهَدِ

¹ () انظر (ص: 43) من هذا البحث.

² () قلت: ولم يبق إلا أن يقول وقد وضعن العطور الباريسية...!!

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامِ بِنْتِ مَلْحَانَ-

~~كَيْفَ بَصِيٍّ وَرَسْمٌ؟ وَلِذَا كَانَ ابْنُ كَبْرِ~~
يَخِيطُ أَعْدَارًا هِيَ أَقْبَحُ مِنَ الذَّنْبِ نَقْلَهَا عَنِ
الْكِرْمَانِيِّ⁽¹⁾.

كَذَا قَالَ!! وَقَدْ أَحْسَنَ مِنْ وَصَفَ هَذَا
الْصَنْفَ بِقَوْلِهِ "إِنَّ الْمَرْءَ لَيَسْمَعُ الْحَدِيثَ
الْمُسْتَقِيمَ فَيَدْرِكُهُ عَلَى وَجْهِهِ إِنْ كَانَ سَلِيمَ
النَّفْسِ، حَسَنَ الطَّوِيَّةِ، وَهُوَ يَنْحَرِفُ بِهِ إِذَا
كَانَ إِنْسَانًا مَرِيضَ النَّفْسِ مَعُوجًا، وَهَلْ يَنْضَحُ
الْبُئْرَ إِلَّا بِمَا فِيهِ، وَهَلْ يُمْكِنُ أَنْ نَتَطَلَّبَ مِنَ
الْمَاءِ جَذْوَةَ نَارٍ؟ أَوْ نَعْتَرَفَ مِنَ النَّارِ مَاءً؟
وَقَدِيمًا قَالُوا: إِنَّ كُلَّ إِنَاءٍ بِمَا فِيهِ يَنْضَحُ،
أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ قَدْ قَالَ فِي نَبِيِّهِ }
{{{{(2)}}}.

2- التنبه لمدلول الألفاظ وما وقع فيها
من تغاير بين زمان النبي
من تغاير بين زمان النبي }
}}}}}}}}}} }
}}}}}}}}}}}} }
}}}}}}}}}}}} }
}}}}}}}}}}}} }
}}}}}}}}}}}} }
}}}}}}}}}}}} }
}}}}}}}}}}}} }
}}}}}}}}}}}} }
}}}}}}}}}}}} }
}}}}}}}}}}}} }
}}}}}}}}}}}} }
}}}}}}}}}}}} }

1 () أضواء على الصحيحين ، لمحمد صادق النجمي (ص 281).

2 () السنة في مواجهة أعدائها (ص 204).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتُ مِلْحَانَ-

~~((.....)) (1) مِنْ ذَلِكَ مَثَلًا (الغناء والدّف) فقد~~

تغيرتُ الكيفية والصفة في هذه الأزمنة
وقبلها عن الغناء والدّف الذي كان على عهد

رسولِ الله ﷺ - عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ

مِنْ جَوَارِي الْأَنْصَارِ تُعَيَّنَانِ بِمَا تَقَاوَلَتِ
الْأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثَ قَالَتْ: وَلَيْسَتْا بِمُعَيَّنَتَيْنِ،

فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَمْرَايُ الشَّيْطَانِ فِي بَيْتِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

: ((ولا
ريب أن العرب كان لهم غناء يتغنون به،

وكان لهم دفوف يضربون بها، وكان غناؤهم
بأشعار أهل الجاهلية من ذكر الحروب وندب

من قتل فيها، وكانت دفوفهم مثل
الغرابيل، ليس فيها جلاجل،...

.....

.....

.....

.....

.....

¹() إعلام الموقعين (4 / 205).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

المطلب الثاني

مقدمات خاصة في الإجابة عن حديث أم خَرام

1- المقدمة الأولى:

اتفق العلماء على أن النبي ﷺ
 قد ورد في الحديث أن النبي ﷺ
 قد ورد في الحديث أن النبي ﷺ
 قد ورد في الحديث أن النبي ﷺ
 قد ورد في الحديث أن النبي ﷺ
 قد ورد في الحديث أن النبي ﷺ
 قد ورد في الحديث أن النبي ﷺ
 قد ورد في الحديث أن النبي ﷺ
 قد ورد في الحديث أن النبي ﷺ
 قد ورد في الحديث أن النبي ﷺ

وَمَحْظُورَاتٍ وَمُبَاحَاتٍ وَكَرَامَاتٍ)) (1).

وَقَدْ أَلَّفَ النَّاسُ فِي الْخَصَائِصِ كُتُبًا
 مُتَعَدِّدَةً (2)، وغالب الفقهاء يذكرون الخصائص

1(الفروع (5/121)، الإنصاف (20/88).

2() وممن ألف في الخصائص القاضي عياض، وابن الملقن،
 والسيوطي وغيرهم، وانظر: الفصول لابن كثير (ص 278)، أحكام

أَشْكَالٌ وَجَوَابُهُ فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مَسْحَانَ

{

(:) قَدْوَةُ الْأُمَّةِ

فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَلِأَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا

يَرْجِعُونَ فِيمَا أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ إِلَى أَعْمَالِهِ

فَيَقْتَدُونَ بِهِ فِيهَا.

- قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: ((إِذَا رَأَيْنَا أَصْحَابَ رَسُولِ

اللَّهِ

فِي أَعْمَالِهِمْ وَفِي كَلِمَاتِهِمْ وَفِي سُلُوكِهِمْ وَفِي

تَوَكُّلِهِمْ وَفِي تَوَقُّفِهِمْ وَفِي تَوَجُّهِهِمْ وَفِي تَوَلُّوهِمْ

وَفِي تَوَلُّوهِمْ وَفِي تَوَلُّوهِمْ وَفِي تَوَلُّوهِمْ وَفِي تَوَلُّوهِمْ

)) (1).

- إِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذِهِ الْمَقْدِمَةَ لِتَبْيِينِ أَنَّ مَنْ

قَالَ بَأَنَّ مَا وَقَعَ لِلنَّبِيِّ

فِي أَعْمَالِهِ وَفِي كَلِمَاتِهِ وَفِي سُلُوكِهِ وَفِي تَوَكُّلِهِ وَفِي تَوَقُّفِهِ وَفِي تَوَجُّهِهِ وَفِي تَوَلُّوهِمْ وَفِي تَوَلُّوهِمْ وَفِي تَوَلُّوهِمْ وَفِي تَوَلُّوهِمْ

وَفِي تَوَلُّوهِمْ وَفِي تَوَلُّوهِمْ وَفِي تَوَلُّوهِمْ وَفِي تَوَلُّوهِمْ وَفِي تَوَلُّوهِمْ وَفِي تَوَلُّوهِمْ وَفِي تَوَلُّوهِمْ وَفِي تَوَلُّوهِمْ وَفِي تَوَلُّوهِمْ وَفِي تَوَلُّوهِمْ

-:

وَفِي تَوَلُّوهِمْ وَفِي تَوَلُّوهِمْ وَفِي تَوَلُّوهِمْ وَفِي تَوَلُّوهِمْ وَفِي تَوَلُّوهِمْ وَفِي تَوَلُّوهِمْ وَفِي تَوَلُّوهِمْ وَفِي تَوَلُّوهِمْ وَفِي تَوَلُّوهِمْ وَفِي تَوَلُّوهِمْ

:

1-

)):

1

سُكَّالٌ وَجَوَائِزُهُ فِي حَدِيثِ أُمِّ خَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ
 ((...))
 ((...)) (1)

2- حَدِيثُ أَبِي الْخَيْرِ عَنِ عُرْبَةَ بِنِ غَامِرِ بْنِ
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ((...))
 ((...)) ((...)) (2)

3- حَدِيثُ خَابِرِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ((...))
 ((...)) (3)

1) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب من
 اكتب في جيش فخرجت امرأته حاجة وكان له عذر هل يؤذن له (3/1094 رقم 2844)،
 ومسلم في صحيحه، كتاب الحج (2/978 رقم 1341) وغيرهما.

2) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب لا يخلون رجل
 بامرأة إلا ذو محرم والدخول على المغيبة (5/2005 رقم 4934)،
 ومسلم في صحيحه، كتاب السلام (4/1711 رقم 2172) وغيرهما.

3) أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب السلام (4/1710 رقم 2171)
 وغيره.

قال القرطبي في المفهم (5/500): ((هذا الحديث لا دليل خطاب له
 بوجه، لأنَّ الخلوة بالأجنبية-بكرًا كانت أو ثيبًا، ليلاً أو نهارًا- محرمة
 بدليل قوله ...)) .

((...)) ((...)) ((...)) ((...)) ((...)) ((...)) ((...)) ((...)) ((...)) ((...))

5- كَرِيكَ ابْنِ حُمَيْرٍ قَالَ: طَلَبْنَا حُمْرًا

**بِالْحَابِيَةِ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي قُفْتُ
فِيكُمْ كَمَقَامِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فِينَا فَقَالَ: ((أَوْصِيكُمْ بِأَصْحَابِي...
أَلَا لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا كَانَ تَالِثَهُمَا**

وقع في نفس أبي بكر، فكان ذلك فضيلةً عظيمةً من أعظم فضائلها.. ومع ذلك فلم يكتف بذلك رسول الله ﷺ بل حرص على أن يوصيهم بأصحابه، فقال: ((أوصيكم بأصحابي... ألا لا يخلون رجلٌ بامرأةٍ إلا كان تالثَهُمَا)).

وهذا الحديث يدل على أن رسول الله ﷺ كان يهتم بآداب العلاقات الاجتماعية، وكان يحرص على أن يوصيهم بأصحابه، فقال: ((أوصيكم بأصحابي... ألا لا يخلون رجلٌ بامرأةٍ إلا كان تالثَهُمَا)). وهذا الحديث يدل على أن رسول الله ﷺ كان يهتم بآداب العلاقات الاجتماعية، وكان يحرص على أن يوصيهم بأصحابه، فقال: ((أوصيكم بأصحابي... ألا لا يخلون رجلٌ بامرأةٍ إلا كان تالثَهُمَا)).

قَالَ النَّوَوِيُّ: ((وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ
وَالْأَحَادِيثِ بَعْدَهُ تَحْرِيمَ الْخُلُوعِ بِالْأَجْنِبِيَّةِ
وَإِبَاحَةَ الْخُلُوعِ بِمَحَارِمِهَا وَهَذَانِ الْأَمْرَانِ
مَجْمَعٌ عَلَيْهِمَا)) (2)، وَحَكَى الْإِجْمَاعَ أَيْضاً ابْنُ
حَجْرٍ وَغَيْرُهُ (3).

3- المقدمة الثالثة:

ذِكْرُ الْأَدْلَةِ عَلَى تَحْرِيمِ مَسِّ الْمَرَأَةِ
الْأَجْنِبِيَّةِ:

1- حَدِيثُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ رَوَّجَتْ
النَّبِيَّ ﷺ

1() أَخْرَجَهُ: التِّرْمِذِيُّ فِي جَامِعِهِ، كِتَابُ الْفِتَنِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي لَزُومِ
الْجَمَاعَةِ (4/465 رَقْمُ 2165)، وَأَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ (1/18)، وَالنَّسَائِيُّ
فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى، كِتَابُ عَشْرَةِ النِّسَاءِ (5/388 رَقْمُ 9225)، وَابْنُ
حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ (12/399 رَقْمُ 5586)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى
الصَّحِيحِينَ، كِتَابُ الْعِلْمِ (1/160) وَغَيْرُهُمْ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسُنَ
صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: ((هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ)) . سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (7/103).
وَانظُرْ: الضَّعْفَاءُ لِلْعَقِيلِيِّ (3/302)، الْعُلَلُ لِلدِّرَاقَطْنِيِّ (2/122)
الْأَحَادِيثُ الْمُخْتَارَةُ (1/193)، نَصَبُ الرَّايَةِ (4/249)، الدَّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ
أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ (2/229).

2() شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ (14/153).

3() فَتْحُ الْبَارِيِّ (4/77).

الْمَكَالُ وَجَوَابُهُ فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مَسْعَانَ
 (1)

2- حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ أَمِيمَةَ
 بِنْتِ رُقَيْقَةَ قَالَتْ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي نِسَاءٍ
 تَبَايَعُهُ فَأَخَذَ عَلَيْنَا مَا فِي الْقُرْآنِ أَنْ لَا
 نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا الْآيَةَ قَالَ: فِيمَا اسْتَطَعْتُنَّ
 وَأَطَعْتُنَّ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَرْحَمُ بِنَا مِنْ
 أَنْفُسِنَا، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تُصَافِحُنَا؟
 قَالَ: إِنِّي لَا أَصَافِحُ النَّسَاءَ إِنَّمَا قَوْلِي لَامْرَأَةٍ

1() أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب إِذَا جَاءَكُمْ
 الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ (4/1856/رقم 4609)، كتاب الأحكام، باب بيعة
 النساء (6/2637/رقم 6788)، ومسلم في صحيحه، كتاب المغازي (3/1489
 رقم 1866)، وهذا لفظ مسلم. وللتوسع في تخريج أحاديث عائشة في البيعة يراجع: تخريج الأحاديث
 والآثار للزبيعي (3/461).

3- حَدِيثُ عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنِ أَبِيهِ عَنِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (2)

4- حَدِيثُ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ((3))

1() أخرجه: مالك في الموطأ، كتاب البيعة، باب ما جاء في البيعة (2/982)، والترمذي في جامعه، كتاب السير، باب ما جاء في بيعة النساء (4/151)، و النسائي في سننه (المجتبى)، كتاب البيعة، بيعة النساء (7/149)، وابن ماجه في سننه، كتاب الجهاد، باب بيعة النساء (2/959 رقم 2874) ، وأحمد في مسنده (6/401)، وابن حبان في صحيحه- كما في الإحسان (10/417 رقم 4553)-، والطبراني في المعجم الكبير (24/186) وغيرهم كثير.
قَالَ الترمذي: ((وفي الباب عن عائشة، وعبد الله بن عمر، وأسماء بنت يزيد قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من حديث محمد بن المنكدر، وروى سفيان الثوري ومالك بن أنس وغير واحد هذا الحديث عن محمد بن المنكدر بنحوه، قال وسألت محمدا عن هذا الحديث فقال لا أعرف لأئمة بنت رقيقة غير هذا الحديث وأميمة امرأة أخرى لها حديث عن رسول الله ﷺ)).
((1/200)) : ((2/200))
((3/200)) : ((4/200))

2() أخرجه: أحمد في مسنده ((2/213))، وإسناده جيد، من أجل سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه.

3() أخرجه: أحمد بن حنبل في مسنده (2/349)، وابن خزيمة في صحيحه، كتاب الوضوء، باب ذكر الدليل على أن اللمس قد يكون

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~قَالَ النَّبِيُّ: ((مَنْ لَمَسَ الْكَفَّيْنِ أَوْ ابْنَ آدَمَ~~

قدر عليه نصيب من الزنى فمنهم من يكون زناه حقيقياً بإدخال الفرج في الفرج الحرام، ومنهم من يكون زناه مجازاً بالنظر الحرام والاستماع إلى الزنى وما يتعلق بتحصيله، أو بالمس باليد بأن يمس أجنبية بيده، أو يقبلها أو بالمشي بالرجل إلى الزنى أو النظر أو اللمس أو الحديث الحرام مع أجنبية ونحو ذلك))⁽¹⁾.

باليد ضد قول من زعم أن اللمس لا يكون إلا بجماع بالفرج (1/20 رقم 30)، وابن حبان في صحيحه - كما في الإحسان (10/269 رقم 4422)-.

قَالَ ابن كثير في تفسيره: ((وفي الحديث الصحيح: واليد زناها (اللمس)).

وروي الحديث من طريق آخر عن أبي هريرة بلفظ " واليد زناها البطش" أخرجه مسلم في صحيحه (4/2047 رقم 2657) من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قَالَ: ((كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا مدرك ذلك لا محالة، فالعينان زناهما النظر، والأذنان زناهما الاستماع، واللسان زناه الكلام، واليد زناها البطش، والرجل زناها الخطأ، والقلب يهوى ويتمنى، ويصدق ذلك الفرج ويكذبه)).

وأخرج: البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب زنا الجوارح دون الفرج (5/2304 رقم 5889)، ومسلم في- الموضع السابق - من حديث ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قَالَ: ما رأيت شيئاً أشبه باللمس مما قَالَ أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ((إن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنا أدرك ذلك لا محالة، فزنا العين النظر، وزنا اللسان المنطق، والنفس تمنى وتشتهي، والفرج يصدق ذلك كله أو يكذبه)).

¹() شرح صحيح مسلم (16/206).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ خَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

وَقَالَ ابْنُ مُطَّلِحٍ: ((وَسُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَبِي

الإمام أحمد - عن الرجل يصافح المرأة قَالَ:

لا وشدّد فيه جداً، قلت: فيصافحها بثوبه؟

قَالَ: لا، والتحریمُ اختيارُ الشيخِ تقيِّ الدين⁽¹⁾،

وعلى بأنّ الملامسة أبلغُ من النظر⁽²⁾.

((وَسُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَبِي))

الإمام أحمد - عن الرجل يصافح المرأة قَالَ:

لا وشدّد فيه جداً، قلت: فيصافحها بثوبه؟

قَالَ: لا، والتحریمُ اختيارُ الشيخِ تقيِّ الدين⁽¹⁾،

وعلى بأنّ الملامسة أبلغُ من النظر⁽²⁾.

((وَسُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَبِي))

الإمام أحمد - عن الرجل يصافح المرأة قَالَ:

لا وشدّد فيه جداً، قلت: فيصافحها بثوبه؟

قَالَ: لا، والتحریمُ اختيارُ الشيخِ تقيِّ الدين⁽¹⁾،

وعلى بأنّ الملامسة أبلغُ من النظر⁽²⁾.

((وَسُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَبِي))

الإمام أحمد - عن الرجل يصافح المرأة قَالَ:

لا وشدّد فيه جداً، قلت: فيصافحها بثوبه؟

قَالَ: لا، والتحریمُ اختيارُ الشيخِ تقيِّ الدين⁽³⁾.

1 () يقصد ابن تيمية.

2 () الآداب الشرعية (2/257).

3 () طرح التثريب (7 / 44-45)

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~وَاللَّسْتُ حَيْطِي كَلَامٌ نَحِيصٌ فِي تَقْرِيرِ حَرَامٍ~~
 جَوَازِ مَسِّ الرَّجْلِ الْمَرَأَةَ الْأَجْنِبِيَّةَ قَالَ فِيهِ:
 ((اعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلرَّجْلِ الْأَجْنَبِيِّ أَنْ يَصَافِحَ
 امْرَأَةً أجنبيةً مِنْهُ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَمَسَّ
 شَيْءٌ مِنْ بَدَنِهِ شَيْئاً مِنْ بَدَنِهَا، وَالِدَلِيلُ عَلَى
 ذَلِكَ أَمْوَرٌ:

الأوَّلُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ:
 إِنِّي لَا أَصَافِحُ النِّسَاءَ الْحَدِيثَ، وَاللَّهِ يَقُولُ:
 { لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ
 حَسَنَةٌ } (الأحزاب: 21)۔ فيلزمنا ألا نَصَافِحَ
 النِّسَاءَ اقْتِدَاءً بِهِ ﷺ، وَكُونَهُ ﷺ لَا يَصَافِحُ
 النِّسَاءَ وَقْتَ الْبَيْعَةِ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى أَنَّ
 الرَّجَلَ لَا يَصَافِحُ الْمَرَأَةَ، وَلَا يَمَسُّ شَيْءٌ مِنْ
 بَدَنِهِ شَيْئاً مِنْ بَدَنِهَا، لِأَنَّ أَحْفَ أَنْوَاعِ اللَّمَسِ
 الْمَصَافِحَةَ فَإِذَا امْتَنَعَ مِنْهَا ﷺ فِي الْوَقْتِ
 الَّذِي يَقْتَضِيهَا وَهُوَ وَقْتُ الْمَبَايَعَةِ دَلٌّ ذَلِكَ
 عَلَى أَنَّهَا لَا تَجُوزُ، وَليْسَ لِأَحَدٍ مَخَالَفَتَهُ ﷺ
 لِأَنَّهُ هُوَ الْمَشْرَعُ لِأُمَّتِهِ بِأَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ
 وَتَقْرِيرِهِ.

الأمر الثاني: هُوَ مَا قَدَمْنَا مِنْ أَنَّ الْمَرَأَةَ
 كُلَّهَا عَوْرَةٌ يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَحْتَجِبَ، وَإِنَّمَا أَمْرُ
 بَغْضِ الْبَصَرِ خَوْفُ الْوُقُوعِ فِي الْفِتْنَةِ، وَلَا
 شَكَّ أَنَّ مَسَّ الْبَدَنِ لِلْبَدَنِ أَقْوَى فِي إِثَارَةِ
 الْغَرِيزَةِ، وَأَقْوَى دَاعِيَا إِلَى الْفِتْنَةِ مِنَ النَّظَرِ

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~بِالْيَمِينِ، وَكُلُّ مَنْصُفٍ يَطْلُمُ صَحْبَهُ ذَلِكَ،~~

الأمر الثالث: أَنَّ ذَلِكَ ذَرِيعَةٌ إِلَى التَّلَذُّذِ
بِالْأَجْنِبِيَّةِ لِقَلَّةِ تَقْوَى اللَّهِ فِي هَذَا الزَّمَانِ،
وَضِياعِ الْأَمَانَةِ، وَعَدَمِ التَّوَرُّعِ عَنِ الرَّيْبَةِ، وَقَدْ
أَخْبَرْنَا مَرَارًا أَنَّ بَعْضَ الْأَزْوَاجِ مِنَ الْعَوَامِ
يَقْبَلُ أُخْتِ امْرَأَتِهِ بِوَضْعِ الْفَمِ عَلَى الْفَمِ،
وَيَسْمُونَ ذَلِكَ التَّقْبِيلَ- الْحَرَامَ بِالْإِجْمَاعِ -:
سَلَامًا؛ فَيَقُولُونَ: سَلِمَ عَلَيْهَا، يَعْنُونَ قَبْلَهَا.

فَالْحَقُّ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ التَّبَاعُدُ عَنِ جَمِيعِ
الْفِتَنِ وَالرَّيْبِ وَأَسْبَابِهَا، وَمَنْ أَكْبَرَهَا لِمَسِّ
الرَّجُلِ شَيْئًا مِنْ بَدَنِ الْأَجْنِبِيَّةِ وَالذَّرِيعَةِ إِلَى
الْحَرَامِ يَجِبُ سَدُّهَا كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي غَيْرِ هَذَا
الْمَوْضِعِ وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ صَاحِبِ مِرَاقِي
السَّعُودِ: سَدُّ الذَّرَائِعِ إِلَى الْمَحْرَمِ حَتَّى
كَفَتْحِهَا إِلَى الْمُنْحَتَمِ))⁽¹⁾.

تَنْبِيهُ:

حَدِيثُ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: ((لَأَنْ يُطْعَنَ فِي رَأْسِ أَحَدِكُمْ
بِمَخِيطٍ⁽²⁾ مِنْ حَدِيدٍ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمَسَّ
امْرَأَةً لَا تَحِلُّ لَهُ)).

¹ () أضواء البيان (602/6-603).

² () المخييط - بكسر الميم وفتح الياء- هو ما يخاط به كالإبرة والمسلة ونحوهما، -الترغيب والترهيب (3/26)-.

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~أَخْرَجَهُ الرَّوَّيَانِيُّ فِي مَسْنَدِهِ (2/323) رَقْم~~
 (1283).

وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (20/212 رَقْم 487) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ بْنُ أَحْمَدَ.

كِلَاهُمَا عَنْ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبِي.

وَأَخْرَجَهُ: الطَّبْرَانِيُّ أَيْضاً فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (20/211 رَقْم 486) قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ هَارُونَ ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهَ أَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ.

كِلَاهُمَا (النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، وَ عَلِيٌّ بْنُ نَصْرِ) عَنْ شَدَادِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ مَعْقَلَ بْنَ يَسَارٍ... الْحَدِيثَ.

قَالَ الْمُنْذَرِيُّ: ((رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ، وَرَجَالَ الطَّبْرَانِيِّ ثِقَاتٌ رَجَالُ الصَّحِيحِ))⁽¹⁾.

وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ: ((رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَرَجَالُهُ

¹() التَّرْغِيبُ وَالتَّرْهِيْبُ (3/26)، وَوَقَدْ بَحْثْتُ عَنِ الْحَدِيثِ فِي مِظَانِهِ مِنْ كُتُبِ الْبَيْهَقِيِّ فَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وشدادُ بنُ سعيد - هو: أبو طلحة الراسبي
البصريّ - الأظهرُ أنّه صدوقٌ (2).

وزيد بن عبد الله بن الشخير متفقٌ على

1 (مجمع الزوائد (4/326)).

2 (شداد وثقه: أحمد، والنسائي، و البزار، وقال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيّد سألتُ يحيى بن معين عن شداد بن سعيد ويكنى أبا طلحة؟ فقال: ثقة، قلتُ ليحيى: إنّ ابنَ عرعره يزعم أنه ضعيفٌ، فعَصَبَ، وقال: هو ثقة، وتكلم يحيى بكلام - وأبو خيثمة يسمع - ، فقال أبو خيثمة: شداد بن سعيد ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ((ربما أخطأ))، وله في مسلم حديثٌ واحدٌ في الشواهد حديثُ أبي بردة عن أبيه في "وضع ذنوب المسلمين على اليهود والنصارى".

وقال البخاريُّ: ((ضعفه عبدالصمد)). يعني: عبد الصمد بن عبد الوارث. وقد نقل العقيليُّ في كتابه الضعفاء كلام البخاريِّ هكذا: ((قال البخاري ضعفه عبدالصمد، ولكنه صدوق في حفظه بعض الشيء)). ويظهر لي أنّ جملة "ولكنه صدوق في حفظه بعض الشيء" من كلام البخاريِّ ففيها تَفَسُّهُ ودقته في العبارات، وهذه الجملة ليست موجودة في المطبوع من التاريخ الكبير- والمطبوع من رواية محمد بن سهل- فربما تكون من إضافاته على التاريخ التي سمعه بعض تلاميذه دون بعض، ومما يؤيد أنها من كلام البخاريِّ قول مُغلطاي: ((ولمّا ذكره ابنُ خَلْفون في الثقات ذكر عن البخاريِّ أنّه قال: هو صدوق في الأصل))،-كذا وقع : ولعلها: صدوق في حفظه..كما في العبارة التي نقلها العقيلي - والله أعلم.

قال ابنُ عدّي: ((وشداد ليس له كثير حديث، ولم أر له حديثاً منكراً، وأرجو أنه لا بأس به)). وقال الدارقطني: ((يعتبر به)).

قال الذهبيُّ: ((صدوقٌ وغيره أقوى منه)). وقال أيضاً -في الميزان- : ((صالح الحديث)). قال ابن حجر: ((صدوق يخطيء)).

ولكن خالفَ شدادَ بنَ سعيدَ بشيرُ بنُ عقبة -وهو ثقةٌ أخرجَ لهُ الشيخانُ (2) -، فرواهُ عن يزيدٍ عن معقلٍ موقوفاً، أخرجهُ: ابنُ أبي شيبَةَ في المصنّف، كتابُ النكاحِ، ما قالوا في المرأةِ تقبلُ رأسَ الرجلِ وليستَ منه بمحرّم (3) قَالَ: حدثنا أبو أسامة حمادُ بنُ أسامة عن بشيرِ بنِ عقبة، قَالَ: حدثني يزيدُ بنُ عبدِ الله بنِ الشخيرِ، عن معقلٍ قَالَ: ((لأنَّ يعمدُ أحدكم إلى مخيطٍ فيغرزُ به في

ولعل في قول الذهبيِّ جمعاً بين أقوال النقاد، وتوسطاً في حاله والله أعلم.

انظر: التاريخ الكبير (4/227 رقم 2607) ، سؤالات ابن الجنيّد (ص 441 رقم 695، ص 443 رقم 706) ، سؤالات أبي داود (ص 332 رقم 478) ، الجرح والتعديل (4/330 رقم 1446) ، الثقات (8/310) ، الكامل في ضعفاء الرجال (4/44) ، سؤالات البرقاني (ص 36 رقم 220) ، تهذيب الكمال (12/395) ، إكمال تهذيب الكمال (6/223) ، الكاشف (1/481 رقم 2249) ، ميزان الاعتدال (3/366) المغني في الضعفاء (1/296 رقم 2747) ، ذكر من تكلم فيه وهو موثق (ص 98 رقم 157) ، تهذيب التهذيب (4/278) ، تقريب التهذيب (ص 264 رقم 2755).

1 () تهذيب التهذيب (11/298).

2 () يكاد يجمع النقاد على توثيقه ، فلا حاجة للتوسع في نقل أقوالهم . انظر: تهذيب الكمال (4/170) ، تهذيب التهذيب (1/408) ، تقريب التهذيب (ص 125)

3 () (4/15 ح 17310).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~رَأْسِي، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَسْلُبَ رَأْسِي أَمْرًا~~
ليست مني ذات محرم)).

ويظهر لي أنّ رواية بشير تعل رواية شداد، ولكن يغني عنه الأحاديث المتقدمة الدالة على المنع، والله أعلم.

وقد قوّى الشيخ الألباني رحمه الله- الحديث⁽¹⁾ ولكن لم يذكر رواية بشير بن عقبة، والتي تدل على علة رواية شداد فيبدو أنه لم يقف عليها.

3- المقدّمة الرابعة:

لم أقفُ إلى الآن على حَدِيثٍ صحيحٍ صريحٍ في خلوة النبي ﷺ
صريح في خلوة النبي ﷺ
صريح في خلوة النبي ﷺ

صريح في خلوة النبي ﷺ
صريح في خلوة النبي ﷺ
صريح في خلوة النبي ﷺ
صريح في خلوة النبي ﷺ
صريح في خلوة النبي ﷺ

1- عَنْ الرَّبِيعِ بِنْتِ مِعْوَدٍ⁽²⁾

¹(السلسلة الصحيحة (2/395) رقم 226).

²(خالد بن ذكوان أبو الحسين المدني ، مولده بالمدينة وسكن

اشْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ
 قَالَ ابْنُ حَجْرٍ: ((قَوْلُهُ (كَمَجْلِسِكَ) - بِكَسْرِ
 اللام - أَي مَكَانِكَ , قَالَ الْكَرْمَانِيُّ: هُوَ
 مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ,
 أَوْ كَانَ قَبْلَ نُزُولِ آيَةِ الْحِجَابِ , أَوْ جَارَ
 النَّظَرِ لِلْحَاجَةِ أَوْ عِنْدَ الْأَمْنِ مِنَ الْفِتْنَةِ إِهٖ .
 وَالْأَخِيرُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ , وَالَّذِي وَضَّحَ لَنَا بِالْأَدْلَةِ
 الْقَوِيَّةِ أَنَّ مِنْ خَصَائِصِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ جَوَازُ الْخَلْوَةِ بِالْأَجْنَبِيَّةِ وَالنَّظَرَ إِلَيْهَا ,
 وَهُوَ الْجَوَابُ الصَّحِيحُ عَنْ قِصَّةِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ
 مِلْحَانَ فِي دُخُولِهِ عَلَيْهَا وَتَوَمُّمِ عِنْدِهَا
 وَتَغْلِيظِهَا رَأْسَهُ وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مَحْرَمِيَّةٌ وَلَا

البصرة وعمر إلى أن مات بها، وهو ثقة، وثقه ابن معين وغيره.
 انظر: التاريخ الكبير (3/147 رقم 504)، الجرح والتعديل (3/329 رقم
 1475)، مشاهير علماء الأمصار (ص 98)، الكامل في ضعفاء الرجال
 (3/7)، تهذيب الكمال (8/60)، الكاشف (1/364 رقم 1317)، تقريب
 التهذيب (ص 187 رقم 1629).

1() أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب شهود الملائكة
 بدرا (4/1469 رقم 3779)، كتاب النكاح، باب ضرب الدف في النكاح
 والوليمة (5/1976 رقم 4852).

واعترض القاريء في المرقاة على كلام الحافظ هذا فَقَالَ: ((هذا غريبٌ فَإِنَّ الْحَدِيثَ لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى كَشْفِ وَجْهِهَا، وَلَا عَلَى الْخُلُوعِ بِهَا، بَلْ يَنَافِيهَا مَقَامُ الزَّفَافِ، وَكَذَا قَوْلُهَا: فَجَعَلْتُ جُؤَيْرِيَّاتٌ لَنَا يَصْرِبْنَ بِالْدَفِّ)) (2)

قلتُ: وَمَا قَالَه الْقَارِيءُ بَيْنَ وَاضِحٍ، فَأَيْنَ التَّنْصِيصُ عَلَى الْخُلُوعِ؟ وَكَذَلِكَ أَيْنَ كَشْفُ الْوَجْهِ؟.

وقولها (فَجَلَسَ عَلَيَّ فِرَاشِي كَمَا جَلَسَ كَ مِثِّي) لَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّهُ جَلَسَ عَلَيَّ فِرَاشِهَا مَعَهَا، وَلَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ لِمَجْلِسِهَا مِنْ حَيْثُ الْقُرْبُ وَالْبَعْدُ، بَلْ قَوْلُهَا لِخَالِدٍ (كَمَا جَلَسَ كَ مِثِّي) يُشْعِرُ بِالْبَعْدِ لِأَنَّ خَالِدَ بْنَ ذَكْوَانَ لَيْسَ مُحْرَمًا لَهَا، فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ مَجْلِسُهُ مِنْهَا بَعِيدًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

نعم الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ إِعْلَانِ النِّكَاحِ بِالْدَفِّ وَبِالْغَنَاءِ الْمُبَاحِ، وَفِيهِ إِقْبَالُ الْإِمَامِ إِلَى الْعَرَسِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ لَهُ مَا لَمْ يَخْرُجْ

1 (فتح الباري (9/203)).

2 (مرقاة المفاتيح (3/419)).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~عن عبد المباح (1) قال النبي صلى الله عليه وسلم~~
فوائد الحديث: ((وفي الحديث فوائد.. ومنها الضرب بالدف في العرس بحضرة شارع الملة ومبين الحل من الحرمة، وإعلان النكاح بالدف والغناء المباح فرقا بينه وبين ما يستتر به من السفاح)) (2).

2- حَدِيثُ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: جَاءَتْ أَمْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَخَلَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: ((وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّكُمْ لَأَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ)) ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَفِي لَفْظٍ لِلْبَخَارِيِّ: ((مَعَهَا أَوْلَادٌ لَهَا))، وَفِي لَفْظٍ لِلْبَخَارِيِّ أَيْضًا: ((وَمَعَهَا صَبِيٌّ لَهَا فَكَلَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)) (3).

1()فتح الباري (9/203).

2()عمدة القاري (20/136).

3()أخرجه: البخاري في صحيحه في :

-كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم
 للأَنْصَارِ أَنْتُمْ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ (3/1379 رقم 3575)

-كتاب النكاح، باب ما يجوز أن يخلو الرجل بالمرأة عند الناس ()
 5/2006 رقم 4936)

-كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي صلى الله عليه وسلم
 (6/2449 رقم 6269)،

ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم ()
 4/1948 رقم 2509).

~~وَالجَوَابُ عَنِ الْحَدِيثِ فِي تَبْوِيبِ الْبَارِي~~

على الحديث فقد ترجم له بقوله: ((باب ما يجوز أن يخلو الرجل بالمرأة عند الناس)).

قَالَ الْمَهْلَبُ: ((لم يرد أنسُ أنه خلا بها بحيث غَابَ عَنْ أَبْصَارِ مَنْ كَانَ مَعَهُ، وَإِنَّمَا خَلَا بِهَا بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ مَنْ حَضَرَ شِكْوَاهَا، وَلَا مَا دَارَ بَيْنَهُمَا مِنَ الْكَلَامِ، وَلِهَذَا سَمِعَ أَنَسُ آخِرَ الْكَلَامِ فَنَقَلَهُ وَلَمْ يَنْقُلْ مَا دَارَ بَيْنَهُمَا لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ)) (1).

قَالَ النَّوَوِيُّ: ((جَاءَتْ أَمْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَخَلَا بِهَا هَذِهِ الْمَرْأَةُ إِمَّا مُحْرَمٌ لَهُ كَأَنَّ سُلَيْمٌ وَأَخْتَهَا، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِالْخُلُوعِ أَنَّهَا سَأَلَتْهُ سَوْأَلًا خَفِيًّا بِحَضْرَةِ نَاسٍ وَلَمْ تَكُنْ خُلُوعًا مُطْلَقًا وَهِيَ الْخُلُوعُ الْمَنْهِيُّ عَنْهَا)) (2)، وَالْجَوَابُ الثَّانِي هُوَ الْمَتَعِينُ كَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ سِيَاقَ الْحَدِيثِ.

وَنَحْوُ هَذَا الْحَدِيثِ حَدِيثٌ ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أَمْرَأَةً كَانَتْ فِي عَقْلِهَا شَيْءٌ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لِي إِلَيْكَ حَاجَةٌ، فَقَالَ: يَا أُمَّ فُلَانٍ انْطُرِي أَيَّ السُّكِّ شِئْتِ حَتَّى أَقْضِيَ

1 (فتح الباري (9/333)).

2 (شرح النووي على صحيح مسلم (16/68)).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ خَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-
 لَكَ حَاجَتِكَ فَخَلَا مَعَهَا فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ كَتَى
 فَرَعَتْ مِنْ حَاجَتِهَا(1).

قَالَ التَّوَوِيُّ: ((خَلَا مَعَهَا فِي بَعْضِ
 الطَّرِيقِ: أَيْ وَقَفَ مَعَهَا فِي طَرِيقٍ مُسَلُوكٍ
 لِيَقْضِيَ حَاجَتَهَا وَيُفْتِيَهَا فِي الْخَلْوَةِ وَلَمْ يَكُنْ
 ذَلِكَ مِنَ الْخَلْوَةِ بِالْأَجْنِبِيَّةِ فَإِنَّ هَذَا كَانَ فِي
 مَمَرِ النَّاسِ وَمَشَاهِدَتِهِمْ إِيَّاهُ وَإِيَّاهَا، لَكِنْ لَا
 يَسْمَعُونَ كَلَامَهَا لِأَنَّ مَسْأَلَتَهَا مِمَّا لَا يُظْهِرُهُ،
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ)) (2).

3- حَدِيثُ (3) سَالِمِ بْنِ سَرْجِ أَبِي التُّعْمَانِ
 قَالَ: سَمِعْتُ أُمَّ صُبَيَّةَ الْجُهَيْنِيَّةَ تَقُولُ:
 رُبَّمَا اخْتَلَفْتُ يَدِي وَيَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 (4)

1()أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل (4/1812 رقم 2326).

2()شرح التَّوَوِيُّ على صحيح مسلم (16/68).

3()ذكره الصالحى فى سبل الهدى والرشد (10/444) ضمن أدلة
 من يقول بالخصوصية ، وسترى أنه لا حجة فيه.

4()أخرجه: أبو داود فى سننه، كتاب الطهارة، باب الوضوء بفضل
 وضوء المرأة (1/20 رقم 78)، وابن ماجه فى سننه، كتاب الطهارة،
 باب الرجل والمرأة يتوضأن من إناء واحد (1/135 رقم 382)، وابن
 سعد فى الطبقات الكبرى (8/295)، وإسحاق بن راهويه فى المسند
 (5/236 رقم 2383)، وابن أبي شيبة فى المصنف (1/40)، وأحمد
 بن حنبل فى المسند (6/366)، والبخارى فى الأدب المفرد (ص
 363)، وابن أبى عاصم فى الآحاد والمثاني (6/182 رقم 3409).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتُ مِلْحَانَ-

~~قَالَ ابْنُ مَالِكٍ بِهَذَا رَوَايَةَ الْكَلْبِيِّ~~
**((سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: أُمُّ صُبَيْبَةَ هِيَ خَوْلَةُ
 بِنْتُ قَيْسٍ، فَذَكَرْتُ لِأَبِي زُرْعَةَ فَقَالَ:
 صَدَقَ)).**

**قلتُ: ليس في الحديثِ دلالة على الخلوة
 أو النظر أو المس، فربما يوضع إنشاء خاص
 للوضوء في مكان عام فتتوضأ منه المرأة
 والرجل من دون خلوة أو مسيس، وهذا بين
 لمن عرف طبيعة حياتهم، وحال عيشهم في
 ذلك الزمان، وتأمل المقدمة الثالثة من
 المقدمات العامة المذكورة سابقاً.**

**قَالَ مُغَلَطَاي: ((وأعترض بعضهم على
 صحة هذا الحديث بكونه عليه السلام لم**

والطبراني في المعجم الكبير (24/235 رقم 595، 25/168 رقم 409)
 وغيرهم، وإسناده جيد.

مداره على سالم بن سَرْج -بفتح المهملة وسكون الراء بعدها جيم-
 أبو النعمان المدنيّ يقال له: ابن خربوذ بفتح المعجمة ثم راء ثقيلة ثم
 موحدة مضمومة- وثقه ابنُ معين وابنُ حبان، ولم يتكلم فيه أحدٌ، وهو
 مقل جداً فلم يذكر له إلا هذا الحديث الواحد-وذكر ابن سعد حديثاً
 آخر لكن في إسناده الواقدي-، لذا اكتفيت بتجويد الإسناد دون
 تصحيحه.

وقد تابع سالمًا أخوه نافع بن سرج عند ابن سعد ولكن في الإسناد
 إليه ضعفٌ.

وانظر: علل الترمذي (ص 39)، الجرح والتعديل (4/187 رقم 812)،
 تهذيب الكمال (10/143)، الكاشف (1/422 رقم 1771)، تهذيب
 التهذيب (3/377)، تقريب التهذيب (ص 226 رقم 2174)، تعليقة على
 علل ابن أبي حاتم لابن عبد الهادي (ص 234).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~يَمَسُّ امْرَأَةً لَا تَطْلُقُ لَهَا، قَالَ: وَحَوْلَهُ هَذِهِ لِمَ~~
يَأْتِ فِي خَبَرٍ صَحِيحٍ وَلَا غَيْرِهِ أَنَّهَا كَانَتْ بِهَذِهِ
الصِّفَةِ. وَفِي الَّذِي قَالَ نَظَرٌ؛ وَذَلِكَ مِنْ
قَوْلِهَا "تَخْتَلِفُ" لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ لَا يُوجِبُ مَسًّا،
الثَّانِي: لَا يَرْفَعُ صِحَّةَ الْحَدِيثِ لِتَخِيلِ مَعَارِضَةَ
إِذَا عُدِلَتْ رَوَاتُهُ، وَسَلِمَ مِنْ شَائِبَةِ
الانقطاع))⁽¹⁾.

وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: ((وَمَعْنَى تَخْتَلِفُ أَنَّهُ كَانَ
يَغْتَرِفُ تَارَةً قَبْلُهَا، وَتَغْتَرِفُ هِيَ تَارَةٌ قَبْلَهُ))
⁽²⁾.

عَلَى أَنَّ هُنَاكَ جَوَابًا آخَرَ ذَكَرَهُ ابْنُ حَجْرٍ
عِنْدَ كَلَامِهِ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ
الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَتَوَضَّئُونَ فِي زَمَانِ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ جَمِيعًا⁽³⁾ قَالَ: ((قَوْلُهُ: (جَمِيعًا)

¹ () شرح سنن ابن ماجه (1/217) لمغلطاي تحقيق: كامل عويضة،
الناشر: مكتبة نزار البار.

وهذا الكتاب "شرح سنن ابن ماجه" من أنفس كتب شروح الأحاديث
التي أطلعْتُ عليها- غير أنَّ هذه الطبعة من أسوأ الطباعات التي
مررتُ على!، فلا تكاد تخلو صفحة من تصحيف، وتحريف، وسقط، مما
جعل الاستفادة من الكتاب قليلة أو متعذرة، وزاد الطين بلة عدم
وجود الفهارس التي هي مفاتيح الكتب، وعندني أنَّ هذا الكتاب بهذه
الصورة في حكم العدم فلا بدَّ من إعادة تحقيقه تحقيقاً علمياً، والله
المستعان.

² () فتح الباري (1/373).

³ () أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب وضوء الرجل

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتُ مِلْحَانَ-

~~طَاهِرَةٌ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَّكِلُونَ الْمَاءَ فِي كَالِهِ~~
 وَاجِدَةٌ ، وَحَكَى ابْنُ التَّيْنِ عَنْ قَوْمٍ أَنَّ مَعْنَاهُ
 أَنَّ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ كَانُوا يَتَوَضَّئُونَ جَمِيعًا
 فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، هَؤُلَاءِ عَلَى جِدَّةٍ وَهَؤُلَاءِ
 عَلَى جِدَّةٍ ، وَالزِّيَادَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ فِي قَوْلِهِ "
 مِنْ إِيَّائِهِ وَاحِدٌ " تَرَدُّ عَلَيْهِ ، وَكَانَ هَذَا الْقَائِلُ
 إِسْتَبْعَدَ اجْتِمَاعَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ الْأَجَابِ ،
 وَقَدْ أَجَابَ ابْنُ التَّيْنِ عَنْهُ بِمَا حَكَاهُ عَنْ
 سَخْنُونَ أَنَّ مَعْنَاهُ كَانَ الرِّجَالُ يَتَوَضَّئُونَ
 وَيَذْهَبُونَ ثُمَّ تَأْتِي النِّسَاءُ فَيَتَوَضَّئَانِ ، وَهُوَ
 خِلَافُ الظَّاهِرِ مِنْ قَوْلِهِ " جَمِيعًا " ، قَالَ
 أَهْلُ اللُّغَةِ: الْجَمِيعُ ضِدُّ الْمُفْتَرِقِ ، وَقَدْ وَقَعَ
 مُصَرَّحًا بِوَحْدَةِ الْإِيَّاءِ فِي صَحِيحِ ابْنِ حُرَيْمَةَ
 فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ طَرِيقِ مُعْتَمِرٍ عَنْ عُبَيْدِ
 اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَبْصَرَ النَّبِيَّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ يَتَطَهَّرُونَ
 وَالنِّسَاءَ مَعَهُمْ مِنْ إِيَّاءٍ وَاحِدٍ كُلُّهُمْ يَتَطَهَّرُ
 مِنْهُ ، وَالْأَوْلَى فِي الْجَوَابِ أَنْ يُقَالَ: لَا مَنَاعَ
 مِنَ الْاجْتِمَاعِ قَبْلَ نُزُولِ الْحِجَابِ ، وَأَمَّا بَعْدَهُ
 فَيُخْتَصَّمُ بِالرُّجُوعِ وَالْمَحَارِمِ)) (1).

3- المقدمة الخامسة:

لم أقف إلى الآن على حديث صحيح

مع امرأته وفضل وضوء المرأة (1/82 رقم 190) وغيره.

1()فتح الباري (1/299).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ هُنْتُ مَلْحَانَ-

صَرِيحٌ فِي مَسِّ النَّبِيِّ ﷺ (1) ~~أَوْ~~
 مَسِّ امْرَأَةٍ أجنبية النَّبِيِّ ﷺ - (2) ~~أَوْ~~
 ((كَفَّ امْرَأَةً قَطًّا) (2)) .

وقد يشكك على هذا حديث هشيم بن
 بشير قال: أخبرنا حميد الطويل قال: حدثنا
 أنس بن مالك قال: كانت الأمة من إماء أهل
 المدينة لتأخذ بيد رسول الله ﷺ (3)

والجواب: من وجهين:

الأول: أن دلالة " لتأخذ بيد رسول الله " على المس غير بينة إذ ربما يراد بذلك الإشارة إلى غاية التصرف واللين، قال ابن حجر: ((والمقصود من الأخذ باليد لازمه وهو الرفق والانقياد، وقد اشتمل على أنواع من

1 () وردت أحاديث ضعيفة ومنكرة فيها الأخذ بيد الرسول من لدن النساء الأجنبية وقد أضررت عن ذكرها لنيكارتها وشدة ضعفها وليس المقام مقام استيعاب وحصر، وإنما ذكرته ما صح مما قد يفهم منه المس.

2 () تقدم تخريجه.

3 () أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب الكبير (5724 / 2255 رقم معلقاً ، قَالَ: وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى حَدَّثَنَا هَشِيمٌ -بِهِ- .

وأحمد بن حنبل في مسند (3/98) قَالَ: حَدَّثَنَا هَشِيمٌ -بِهِ- .

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~المبالغة في التواضع لذكره المرأة دون~~

الرجل والأمة دون الحرية وحيث عمم بلفظ الإماء أي أمة كانت ويقوله حيث شاءت أي من الأمكنة والتعبير بالأخذ باليد إشارة إلى غاية التصرف حتى لو كانت حاجتها خارج المدينة))⁽¹⁾، وعلى كل حال هذه الدلالة معارضة بما هو أقوى وأصرح مما تقدم ذكره في المقدمة الثالثة.

الثاني: أَنَّ الْحَدِيثَ نَصٌّ عَلَى الْإِمَاءِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْإِمَاءَ يَفَارِقُنَ الْحَرَائِرَ بِأَحْكَامٍ كَثِيرَةٍ - فَلَا يَخْلُو بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الْفَقْهِ - فِي الْغَالِبِ - مِنْ ذِكْرِ الْفُرُوقِ بَيْنَ الْحَرَائِرِ وَالْإِمَاءِ-، فَمَلَامَسَةُ الْأُمَّةِ أَحْفَ مِنْ مَلَامَسَةِ الْحَرَائِرِ، وَكَذَلِكَ النَّظَرُ إِلَيْهَا وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ، وَتَبْقَى الْحَرَائِرُ عَلَى الْأَصْلِ فِي تَحْرِيمِ الْمَسِّ.

قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ، كِتَابُ الصَّلَوَاتِ، فِي الْأُمَّةِ تَصْلِي بِغَيْرِ خِمَارٍ (2/41) حَدَّثَنَا وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: رَأَى عُمَرُ أُمَّةً لَنَا

¹()فتح الباري (10/490).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~مَنْعَتَهُ فَصَرَّبَهَا وَقَالَ: لَا تَنْجِئِي بِالْحَرَائِرِ،~~
وهذا إسنادٌ صحيح⁽¹⁾.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: ((غِنَاءُ الْإِمَاءِ الَّذِي
يَسْمَعُهُ الرَّجُلُ قَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ يَسْمَعُونَهُ فِي
الْعَرَسَاتِ كَمَا كَانُوا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِمَاءِ لِعَدَمِ
الْفِتْنَةِ فِي رُؤْيَتِهِنَّ وَ سَمَاعِ أَصْوَاتِهِنَّ))⁽²⁾.

تَنْبِيهِ:

أَخْرَجَ:

-ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب
البراءة من الكبر والتواضع (2/1398 رقم
4177).

-وأحمد بن حنبل في مسنده (3/174).

-وابن أبي الدنيا في التواضع
والخمول (ص 158 رقم 122).

-وأبو يعلى في مسنده (7/61 رقم
3982).

-وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ
(ص 158 رقم 122).

- (ص 158 رقم 122).

¹() وانظر للفائدة: نصب الراية (1/300).

²() مجموع الفتاوى (29/552).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مَلْحَانَ-

~~إِنْ لِيَحْمِلَنِي خَلْفَهُ، فَاسْتَحْيَيْتُكَ أَنْ أَسِيرَ مَعَ~~
 الرِّجَالِ، وَذَكَرْتُ الزُّبَيْرَ وَعَيْرَتَهُ - وَكَانَ أَعْيَرَ
 النَّاسَ - فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنِّي قَدْ
 اسْتَحْيَيْتُ فَمَضَى فَجِئْتُ الزُّبَيْرَ فَقُلْتُ:
 لَعِينِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَى رَأْسِي النَّوَى
 وَمَعَهُ نَعْرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَأَنَاحَ لِأَزْكَبَ
 فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ وَعَرَفْتُ عَيْرَتَكَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ
 لَحَمْلُكَ النَّوَى كَانَ أَشَدَّ عَلَيَّ مِنْ رُكُوبِكَ مَعَهُ
 قَالَتْ: حَتَّى أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَ ذَلِكَ
 بِخَادِمٍ يَكْفِينِي سِيَّاسَةَ الْفَرَسِ فَكَأَنَّمَا
 أَعْتَقَنِي⁽¹⁾.

والشاهد من الحديث قوله: ((فَدَعَانِي ثُمَّ
 قَالَ: إِنْ لِيَحْمِلَنِي خَلْفَهُ)) ربما يقول
 قائل: كيف يحملها خلفه، هي ليست محرماً
 له، وربما يحصل نوع مسيس؟.

و الجواب:

1- أن في دلالة مفهوم الحديث احتمالاً؛
 قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: ((قوله: " ليحملني خلفه "
 كأنها فهمت ذلك من قرينة الحال، وإلا
 فيحتمل أن يكون ﷻ أراد أن يركبها وما

1(أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب الغيرة)
 2002/5رقم (4926)، ومسلم في صحيحه، كتاب السلام)
 1716/4رقم (2182).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~مَعَهَا، وَيُرَكَّبُ هُوَ مَنِيئًا أَوْ خَيْرَ ذَلِكَ)) (1)~~
قلتُ: وإذا ورد الاحتمال بطل الاستدلال.

2- على أنّ الإرداف أحياناً لا يستلزم
 المماسّة قالَ العَظيمُ آبادي - تعليقاً على
 حَدِيثِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي غِفَارٍ قَالَتْ: جِئْتُ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نِسْوَةٍ مِنْ بَنِي غِفَارٍ وَفِيهِ
 " وَكُنْتُ جَارِيَةً حَدِيثًا سَنِي فَأَرَدَفَنِي رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ عَلَى حَقِيْبَةِ رَحْلِهِ فَنَزَلَ إِلَيَّ الصُّبْحِ
 فَأَتَاخَ، وَإِذَا أَنَا بِالْحَقِيْبَةِ عَلَيْهَا أَثَرُ دَمٍ مِنِّي
 فَكَانَتْ أَوَّلُ حَيْضَةٍ حِضَّتُهَا " (2)-: ((قَالَ ابْنُ
 الأثير: الحَقِيْبَةُ هِيَ الزِّيَادَةُ الَّتِي تَجْعَلُ فِي
 مَوْخِرِ القَتَبِ انْتِهَى، فَالِإِرْدَافِ عَلَى حَقِيْبَةٍ

1 (فتح الباري (9/323).

2 (أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الطهارة ، باب الاغتسال من
 الحيض (1/84 رقم 313)، وأحمد بن حنبل في مسنده (6/380)، وابن
 منده في معرفة أسامي أرداف النبي (ص 81)، والبيهقي الكبير،
 جماع أبواب الصلاة بالنجاسة وموضع الصلاة من مسجد وغيره، باب
 ما يستحب من استعمال ما يزيل الأثر مع الماء في غسل الدم (2/407)
 جميعهم من طريق مُحَمَّد بن إِسْحَاق عن سليمان بن سحيم
 عن أمية بنت أبي الصلت عن امرأة من بني غفار-به- وفيه قصة.
 وإسناده ضعيف فأمية لا تعرف، ووقع في إسناده اختلاف ليس هذا
 موضع بيانه، وإنما ذكرته لأبين أنّ الإردافَ -عموماً- لا يستلزم
 المماسّة أحياناً.
 قلتُ: وتوجيه العَظيمِ آبادي لهذا الحديث بناءً على ثبوته ولكن تقدم
 أنه ضعيف.

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامِ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~الرَّجُلَ لَا يَسْتَلِيمُ الْمَمَاسَةَ فَلَا إِسْكَالَ فِي~~
إِرْدَافِهِ [إِيَّاهَا] (1).

قَالَ النَّوَوِيُّ: ((وَفِيهِ جَوَازُ إِرْدَافِ الْمَرْأَةِ
الَّتِي لَيْسَتْ مَحْرَمًا إِذَا وُجِدَتْ فِي طَرِيقِ قَدْ
أَعْيَتْ ، لَا سِيَّمَا مَعَ جَمَاعَةٍ رِجَالٍ صَالِحِينَ ،
وَلَا شَكَّ فِي جَوَازِ مِثْلِ هَذَا .

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: هَذَا خَاصٌّ لِلنَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخِلَافِ غَيْرِهِ ، فَقَدْ
أَمَرْنَا بِالْمُبَاعَدَةِ مِنْ أُنْفَاسِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ
، وَكَانَتْ عَادَتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مُبَاعَدَتَهُنَّ لِتَقْتِدِي بِهِ أُمَّتِهِ ، قَالَ: وَإِنَّمَا كَانَتْ
هَذِهِ خُصُوصِيَّةً لَهُ لِكُونِهَا بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ ،
وَأَخْتُ عَائِشَةَ ، وَامْرَأَةُ الرَّبِيعِ ، فَكَانَتْ
كَأَخِي أَهْلِهِ وَنِسَائِهِ ، مَعَ مَا خُصَّ بِهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَمْلَكَ لِأَزْوَاجِهِ . وَأَمَّا إِرْدَافُ
الْمَحَارِمِ فَجَائِزٌ بِلَا خِلَافٍ بِكُلِّ حَالٍ (2).

قلتُ: دعوى الخُصُوصِيَّةِ فِيهَا نَظَرٌ
فَالْحَدِيثُ لَيْسَ فِيهِ خَلْوَةٌ ، وَلَا نَظَرٌ ، وَدَلَالَةُ
الْمَمَاسَةِ مُحْتَمَلَةٌ كَمَا تَقْدُمُ ، فَلَا يَصِحُّ
الِاسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى الخُصُوصِيَّةِ ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ .

1 () عون المعبود (1/347).

2 () شرح صحيح مسلم (14/166).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~الخصمه~~ (1) قَالَ ابْنُ حَجْرٍ: ((ثَلَاثَةٌ وَمُؤَوِّدَاتٌ)) إِيْحْتِمَالٌ قَوِيٌّ (2).

قُلْتُ: وكثيراً ما يقع في الكتاب والسنة ترك بيان بعض الأمور في موضع لائق به اعتماداً على وضوحها وظهورها، أو اعتماداً على بيانها في موضع آخر، وليس هذا بأكثر من مجيء عموم أو إطلاق في القرآن ومجيء تخصيصه أو تقييده في السنة.

ولو ثبتت الخلوة صراحة في الحديث لم تضر لأن أم حرام خالة للنبي

وكانت حرة مطلقاً لا محضاً. والخلوة هي الخلوة المطلقة لا المحلولة. والخلوة هي الخلوة المطلقة لا المحلولة. والخلوة هي الخلوة المطلقة لا المحلولة.

وإباحة النظر للأجنبيات

والخلوة بهن وإزدافهن، ويدخل في ذلك تغلية الرأس وغيره.

وقد أشار إلى هذا ابن عبد البر فقال:

1 () عمدة القاري (14/86).

2 () فتح الباري (11/78).

تنبيه: جميع النقول عن ابن حجر - التي لم أوثقها في هذا المطلب - من هذا الموضع في الفتح فلا حاجة للتكرار.

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~((حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ امْرِئٍ مِمَّنْ يَمْلِكُ مَعْصُومًا لَا يَتَّقِيهِ وَلَا يَتَّقَاهُ))~~ ⁽¹⁾ .
 به سواه))⁽¹⁾ .

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ: ((يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ \square كَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْهُ النِّسَاءُ لِأَنَّهُ كَانَ مَعْصُومًا بِخِلَافِ غَيْرِهِ))⁽²⁾ .

قَالَ ابْنُ حَجْرٍ: ((وَحَكَى ابْنُ الْعَرَبِيِّ مَا قَالَ ابْنُ وَهَبٍ ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ غَيْرُهُ بَلْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعْصُومًا يَمْلِكُ أَرْبَهُ عَنْ زَوْجَتِهِ فَكَيْفَ عَنْ غَيْرِهَا مِمَّا هُوَ الْمُتَرَهُ عَنْهُ , وَهُوَ الْمُتَبَرِّأُ عَنْ كُلِّ فِعْلٍ قَبِيحٍ وَقَوْلٍ رَفِئٍ , فَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِهِ)) .

وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ أَيْضًا: ((وَأَحْسَنُ الْأَجْوِبَةِ دَعْوَى الْخُصُوصِيَّةِ وَلَا يَرُدُّهَا كَوْنُهَا لَا تُثَبَّتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ; لِأَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ وَاضِحٌ , وَاللَّهُ أَعْلَمُ))⁽³⁾ .

وَقَالَ: ((وَالَّذِي وَضَحَ لَنَا بِالْأَدِلَّةِ الْقَوِيَّةِ أَنَّ مِنْ خَصَائِصِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَوَازَ الْخَلْوَةِ بِالْأَجْنَبِيَّةِ وَالنَّظَرِ إِلَيْهَا , وَهُوَ الْجَوَابُ الصَّحِيحُ عَنْ قِصَّةِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ

1(الاستذكار (5/125)

2(المفهم (3/753).

3(فتح الباري (11/79)

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~مِلْحَانَ فِي رُكُوبِ خَلْوَتِهَا وَنَوْمِهَا عِنْدَهَا~~
 وَتَغْلِيظِهَا رَأْسَهُ وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مَحْرَمِيَّةٌ وَلَا
 زَوْجِيَّةٌ⁽¹⁾.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: ((وَالجَوَابُ الصَّحِيحُ أَنَّ مِنْ
 خِصَائِصِ النَّبِيِّ ﷺ جَوَازَ الْخَلْوَةِ بِالْأَجْنِبِيَّةِ
 وَالنَّظْرَ إِلَيْهَا كَمَا ذَكَرْنَا فِي قِصَّةِ أُمِّ حَرَامٍ
 بِنْتِ مِلْحَانَ فِي دُخُولِهَا عَلَيْهَا وَنَوْمِهَا عِنْدَهَا
 وَتَغْلِيظِهَا رَأْسَهُ وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مَحْرَمِيَّةٌ وَلَا
 زَوْجِيَّةٌ⁽²⁾)).

وَقَالَ السِّيُوطِيُّ: ((بَابُ اخْتِصَاصِهِ ﷺ
 فِي دُخُولِ الْخَلْوَةِ بِالْأَجْنِبِيَّةِ وَالنَّظْرِ إِلَيْهَا
 وَتَغْلِيظِهَا رَأْسَهُ وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مَحْرَمِيَّةٌ وَلَا
 زَوْجِيَّةٌ. وَذَكَرَ كَلَامَ ابْنِ حَجْرٍ
 الْمُتَقَدِّمِ.

وَتَقَدِّمُ فِي الْمَقْدَمَةِ الْأُولَى مِنَ الْمَطْلُوبِ

1()فتح الباري (9/203).

2()عمدة القاري (20/136).

3() الخصائص الكبرى (2/247).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ خَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

النَّاسِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

.....

❖:

.....)):

..... ,

..... ((

.....)):

..... (1).

وما يضعف هذا الوجه امتناع النبي ﷺ

..... -

..... -

..... -

..... !

.....

.....

1(تحفة الأحوزي (5/229).

القول الثاني:

أَنَّ هَذَا خَاصٌّ بِأُمِّ حَرَامٍ وَأُخْتِهَا أُمِّ سُلَيْمٍ.

قَالَ ابْنُ الْمَلْقَنِ: ((وَمَنْ أَحَاطَ عِلْمًا

بِنَسَبِ النَّبِيِّ ﷺ وَسُيِّدَاتِهِ فِي عَشِيرَةِ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي عَبْدِ مَنَافٍ لَمْ يَحْتَاجِ إِثْبَاتَ هَذِهِ الْخَبَرِ إِذْ كَانَتْ حَقًّا مُتَّصِلًا بِعَلَمِهِ وَنَسَبِهِ. وَهَذَا خَاصٌّ بِأُمِّ حَرَامٍ وَأُخْتِهَا أُمِّ سُلَيْمٍ، وَقَالَ⁽¹⁾: وَهَذَا خَاصٌّ بِأُمِّ حَرَامٍ وَأُخْتِهَا أُمِّ سُلَيْمٍ، وَقَدْ ذَكَرْتُ ذَلِكَ عَنْهُ فِي كِتَابِي الْمَسْمُومِ "الْعُدَّة فِي مَعْرِفَةِ رِجَالِ الْعَمْدَةِ"⁽²⁾.

ويرد على هذا القول الاعتراضات السابقة نفسها، ويزاد: لماذا حُصت أمُّ سُلَيْمٍ وأختها بهذه الخصوصية.

إن كان القوم اتهموا النبي ﷺ الله صلى الله عليه وسلم كانوا يتهمتهم إياه كفاراً ، لكن النبي ﷺ لم يتهمه الله ﷻ كقوله ﷻ: ﴿لَا تَتَّبِعُوا الْاَيْدِي الضَّالِّينَ﴾ [البقرة: 280].

ومما يرد على هذا القول من الاعتراضات السابقة نفسها، ويزاد: لماذا حُصت أمُّ سُلَيْمٍ وأختها بهذه الخصوصية؟

1) لم أقف على هذا الجزء المفرد.

2) "خصائص النبي ﷺ" من خصائصه ﷺ: ((وَمَنْ أَحَاطَ عِلْمًا بِنَسَبِ النَّبِيِّ ﷺ وَسُيِّدَاتِهِ فِي عَشِيرَةِ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي عَبْدِ مَنَافٍ لَمْ يَحْتَاجِ إِثْبَاتَ هَذِهِ الْخَبَرِ إِذْ كَانَتْ حَقًّا مُتَّصِلًا بِعَلَمِهِ وَنَسَبِهِ. وَهَذَا خَاصٌّ بِأُمِّ حَرَامٍ وَأُخْتِهَا أُمِّ سُلَيْمٍ، وَقَدْ ذَكَرْتُ ذَلِكَ عَنْهُ فِي كِتَابِي الْمَسْمُومِ "الْعُدَّة فِي مَعْرِفَةِ رِجَالِ الْعَمْدَةِ"⁽²⁾).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ -
 فَإِنْ قِيلَ: لِقَوْلِهِ " (1)، قَالَ الدَّمِيَّاطِيُّ: ((وَفِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ
 كَانَ لَا يَدْخُلُ عَلَى أَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا عَلَى
 أَزْوَاجِهِ إِلَّا عَلَى أُمِّ سُلَيْمٍ فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ
 قَالَ: أَرْحَمَهَا قُتِلَ أَخُوهَا حَرَامٌ مَعِي، فَبَيْنَ
 تَخْصِيصِهَا بِذَلِكَ فَلَوْ كَانَ ثَمَّةَ عِلَّةٍ أُخْرَى
 لَذَكَرَهَا، لِأَنَّ تَأْخِيرَ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ لَا
 يَجُوزُ، وَهَذِهِ الْعِلَّةُ مَشْتَرِكَةٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أُخْتِهَا
 أُمِّ حَرَامٍ)) (2).

قِيلَ: إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا مَعَ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ
 فِي تِلْكَ الْغَزْوَةِ سَبْعُونَ صَحَابِيًّا مِنْ قُرَّاءِ
 الصَّحَابَةِ، غَيْرَ مَنْ قَتَلَ فِي غَزْوَتِ أُخْرَى،
 فَلَمْ يَنْقَلِ أَنَّهُ

فَلَمْ يَنْقَلِ أَنَّهُ
 :
 -

1 () يأتي تخريجه ص من هذا المطلب.

قَالَ الْعَيْنِيُّ فِي عَمْدَةِ الْقَارِيِّ (14/138): ((قَوْلُهُ "قَتَلَ أَخُوهَا مَعِي" أَخُوهَا هُوَ حَرَامٌ بِنْتِ مِلْحَانَ قَتَلَ يَوْمَ بَيْرِ مَعُونَةَ، وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ مَعِي أَي مَعَ عَسْكَرِي أَوْ مَعِي نَصْرَةً لِلدِّينِ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ فِي غَزْوَةِ بَيْرِ مَعُونَةَ)).

2 () "عَمْدَةُ الْقَارِيِّ" (99-11/98).

..)):(
 .

(1) : أُمُّ حَرَامٍ إِخْدَى خَالَاتِ النَّبِيِّ
 .(2)

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَيْضاً: ((أَيُّ ذَلِكَ كَانَ
 فَأُمَّ حَرَامٍ مَحْرَمٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالدَّلِيلُ

1) هو : عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، الفهرري، أبو مُحَمَّد المصري، مولى يزيد بن زمانة الفهري، متفقٌ على توثيقه وفقهه وفضله، قَالَ ابن حبان : ((جمع ابنُ وَهْبٍ وَصَنَّفَ، وَهُوَ حَفِظَ عَلَى أَهْلِ الْحِجَازِ وَمِصْرَ حَدِيثَهُمْ، وَعُنِيَ بِجَمِيعِ مَا رَوَوْا مِنَ الْمَسَانِيدِ وَالْمِقَاطِيعِ وَكَانَ مِنَ الْعُبَّادِ))، روى له الجماعة، مات سنة سبع وتسعين ومائة. انظر : "الثقات" (8/346)، "تهذيب الكمال" (16/277-287).

2) ("التمهيد" (1/226)، "الاستذكار" (5/125).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~على ذلك - ثم ساق حديث جابر، وعمر بن الخطاب، وابن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاصي، وعقبة بن عامر في النهي عن الخلوة- وهذه آثار ثابتة بالنهي عن ذلك، ومحال أن يأتي رسول الله ﷺ ما ينهى عنه.~~

قَالَ النَّوَوِيُّ: ((إِتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ مَحْرَمًا لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَاخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ ذَلِكَ فَقَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ وَغَيْرُهُ: كَانَتْ إِخْدَى خَالَاتِهِ مِنَ الرَّضَاعَةِ ، وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ كَانَتْ خَالَةً لِأَبِيهِ أَوْ لِجَدِّهِ ؛ لِأَنَّ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ كَانَتْ أُمُّهُ مِنْ بَنِي النَّجَارِ)) (1).

وَقَالَ أَيْضًا: ((وَكَانَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ هَذِهِ هِيَ وَأَخْتَاهَا خَالَاتِنِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ جِهَةِ الرَّضَاعِ)) (2).

قَالَ ابْنُ حَجْرٍ: ((وَحَرَّمَ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْجَوْهَرِيِّ وَالِدَاؤِدِيُّ وَالْمُهَلَّبُ فِيمَا حَكَاهُ ابْنُ بَطَّالٍ عَنْهُ بِمَا قَالَ ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: وَقَالَ غَيْرُهُ إِنَّمَا كَانَتْ خَالَةً لِأَبِيهِ أَوْ لِجَدِّهِ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ ، وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ سَمِعْتُ بَعْضَ

1 ("شرح النَّوَوِيُّ على صحيح مسلم" (13/57))

2 ("تهذيب الأسماء" (2/626)).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِهِ أُمَّ حَرَامٍ يَنْتَسِرُ مِلْحَانَ-
~~الْحَبَابُ يَقُولُ كَانَتْ أُمَّ مَوْلَانِ أُمَّ عَائِشَةَ~~
 بِنْتُ وَهْبٍ أُمَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ مِنْ الرَّضَاعَةِ))⁽¹⁾.

❖ المناقشة:

قَالَ ابْنُ الْمَلِقِنِ-مَتَعْقِبًا لِلتَّوَوِيِّ-: ((وَمَا
 ذَكَرَهُ مِنَ الاتِّفَاقِ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ مُحْرَمًا لَهُ
 فِيهِ نَظَرٌ وَمِنْ أَحَاطَ عِلْمًا بِنَسَبِ النَّبِيِّ ﷺ
 وَنَحْوِهِ لَمْ يَجِئْ بِأَحَدٍ مِنْ مَوْلَاهُ أُمَّ عَائِشَةَ وَنَحْوِهَا
 وَهِيَ كَانَتْ مَوْلَاةً لِلنَّبِيِّ ﷺ))⁽²⁾.

قلت: القول بالمحرمية بالنسب فيه نظر،
 لأنَّ خفاء قرابة النسب يبعد بخلاف الرَّضَاعِ
 فَإِنَّ الرَّضَاعَةَ مِنَ الْأَجْنِبِيَّةِ كَانَتْ مَنْتَشِرَةً فِي
 ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَرَبَّمَا خَفِيَ أَمْرُهَا عَلَى أَقْرَبِ
 النَّاسِ لَذَا ذَهَبَ جَمْعٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ
 شَهَادَةَ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةَ مَقْبُولَةٌ فِي الرِّضَاعِ
 إِذَا كَانَتْ مَرْضِيَّةً وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ
 وَطَاوُسُ وَالزَّهْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَغَيْرُهُمْ⁽³⁾.

1) ("فتح الباري" (11/78)).

2) ("خصائص النبي ﷺ" (1/282)).

3) (المغني (8/152)).

وانظر: مصنف عبد الرزاق (7/481)، سنن سعيد بن منصور (1/282)، مختصر اختلاف العلماء للطحاوي (3/348)، المبسوط للسرخسي (30/302)، الطرق الحكيمة لابن القيم (ص 115).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~قَالَ الْمُرَادِيُّ: ((مَا لَا يَطْلُغُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ~~

كَعِيوبِ النِّسَاءِ تَحْتَ الثِّيَابِ، وَالرِّضَاعِ،
وَالِاسْتِهْلَالِ، وَالْبِكَارَةِ وَالثِّيَابَةِ، وَالْحِيضِ،
وَنَحْوِهِ فَيَقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهَذَا
الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا بِلَا رَيْبٍ))⁽¹⁾.

وَمَا وَرَدَ فِي خَفَاءِ الرِّضَاعِ مِنَ الْحَدِيثِ:

- عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: دَخَلَ
عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،
وَعِنْدِي رَجُلٌ قَاعِدٌ، فَاسْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَرَأَيْتُ
الغَصْبَ فِي وَجْهِهِ قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ
اللَّهِ إِنَّهُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ، قَالَتْ: فَقَالَ:
((انظُرْنَ إِخْوَتَكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ فَإِنَّمَا
الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ))⁽²⁾.

قُلْتُ: فَانظُرْ كَيْفَ خَفِيَ أَمْرُ رِضَاعَةٍ مِنْ
هِيَ مِنْ أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيْهِ

-

1()الإنصاف (12/85).

2()أخرجه: البخاري في صحيحه:

كتاب الشهادات ، باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض
والموت القديم وقال النبي: ((...))
.../...

{ ... } ...
... (...) ...
... (...) ...

اسْتَكْبَرَ وَجَوَائِزُهُ - فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مَلْحَانَ -
 :
 :
 بِالْمَدِينَةِ فَسَأَلَهُ فَقَالَ رَسُولُ
 اللَّهِ: ((كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ!)) فَفَارَقَهَا عُقْبَةً
 وَتَكَحَّتْ زَوْجًا غَيْرَهُ (1).

- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ
 النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرِيدَ عَلَى ابْنَةِ
 حَمْزَةَ فَقَالَ: ((إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي
 مِنَ الرَّضَاعَةِ وَيَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ
 مِنَ الرَّحِمِ)) (2).

- وَعَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ
 قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّا
 قَدْ تَخَدَّثْنَا أَنَّكَ تَأْكُلُ دُرَّةَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ،
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
 ((أَعَلَى أُمَّ سَلَمَةَ لَوْ لَمْ أَنْكِحْ أُمَّ سَلَمَةَ مَا
 حَلَّتْ لِي إِنْ أَبَاهَا أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ)) (3).

1() أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب الرحلة في
 المسألة النازلة وتعليم أهله (1/45 رقم 88) وغيره.

2() أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الشهادات، باب الشهادة
 على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم وقال النبي: :
 (())
 .

3() أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب عرض الإنسان

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~وَمِنْ بَالِغٍ فِي رَدِّ الْمَحْرَمِيَّةِ الدَّمِيَّاطِيِّ~~
وقد أُلْفَ في ذلك جزءاً كما تقدم في كلام ابن الملحن.

قَالَ ابْنُ حَجْرٍ: ((وَبَالِغَ الدَّمِيَّاطِيِّ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ إِدَّعَى الْمَحْرَمِيَّةَ فَقَالَ: ذَهَلْ كُلُّ مَنْ رَعِمَ أَنْ أُمَّ حَرَامٍ إِخْدَى خَالَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الرَّضَاعَةِ أَوْ مِنَ النَّسَبِ وَكُلُّ مَنْ أَثْبَتَ لَهَا حُؤُولَةً تَقْتَضِي مَحْرَمِيَّةً ; لِأَنَّ أُمَّهَاتِهِ مِنَ النَّسَبِ وَاللَّائِي أَرْضَعَتْهُ مَعْلُومَاتٌ لَيْسَ فِيهِنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْصَارِ الْبَنَّةِ سِوَى أُمِّ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَهِيَ سَلَمَى بِنْتُ عَمْرٍو بْنِ زَيْدِ بْنِ لَبِيدِ بْنِ خِرَاشِ بْنِ عَامِرِ بْنِ عَنَمِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ التَّجَارِ ، وَأُمُّ حَرَامٍ هِيَ بِنْتُ مِلْحَانَ بْنِ خَالِدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ حَرَامِ بْنِ جُنْدُبِ بْنِ عَامِرِ الْمَذْكَورِ فَلَا تَجْتَمِعُ أُمُّ حَرَامٍ وَسَلَمَى إِلَّا فِي عَامِرِ بْنِ عَنَمٍ جَدَّهُمَا الْأَعْلَى ، وَهَذِهِ حُؤُولَةٌ لَا تَثْبُتُ بِهَا مَحْرَمِيَّةٌ لِأَنَّهَا حُؤُولَةٌ مَجَازِيَّةٌ ، وَهِيَ كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ " هَذَا خَالِي " لِكُونِهِ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ وَهُمْ أَقْرَابُ أُمِّهِ أُمَّةٌ ، وَلَيْسَ سَعْدٌ أَخًا لِأُمَّةٍ لَا مِنَ النَّسَبِ وَلَا مِنَ الرَّضَاعَةِ)).

ابنته أو أخته على أهل الخير (1968/5 رقم 4831)-وفي عدة مواضع أخرى-، و مسلم في صحيحه، كتاب الرضاع (1072/2 رقم 1449).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~قَالَ النَّبِيُّ: ((وَقَالَ ابْنُ السَّيْنِ: كَانَ~~

بِزُورٍ أُمَّ سُلَيْمٍ لِأَنَّهَا خَالَتهُ مِنَ الرَّصَاعَةِ وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ: إِجْدَى خَالَتهُ مِنَ النَّسَبِ لِأَنَّ أُمَّ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ سَلَمَى بِنْتِ عَمْرٍو بْنِ زَيْدِ بْنِ لَيْبِ بْنِ خِرَاشِ بْنِ عَامِرِ بْنِ عَنَمِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ النَّجَّارِ وَأَخْتِ أُمَّ سُلَيْمٍ أُمَّ حَرَامِ بِنْتِ مِلْحَانَ بْنِ خَالِدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ حَرَامِ بْنِ جُنْدُبِ بْنِ عَامِرِ بْنِ عَنَمٍ، وَأَنْكَرَ الْحَافِظُ الدَّمِيَّاطِيُّ هَذَا الْقَوْلَ، وَذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ خَوْلَةٌ بَعِيدَةٌ لَا تَثْبُتُ حَرْمَةٌ وَلَا تَمْنَعُ نِكَاحًا قَالَ: وَفِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَدْخُلُ عَلَى أَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِ إِلَّا عَلَى أُمَّ سُلَيْمٍ فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ قَالَ: "أَرْحَمَهَا قُتِلَ أَخُوها حَرَامٌ مَعِي"، فَبَيَّنَ تَخْصِيصَهَا بِذَلِكَ فَلَوْ كَانَ ثَمَّةَ عِلَّةٍ أُخْرَى لَذَكَرَهَا لِأَنَّ تَأْخِيرَ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ لَا يَجُوزُ وَهَذِهِ الْعِلَّةُ مَشْتَرِكَةٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أُخْتِهَا (أُمَّ حَرَامٍ))⁽¹⁾.

قُلْتُ: سَيَاتِي مِنَ الدَّلَائِلِ مَا يَبِينُ أَنَّ بَيْنَ النَّبِيِّ

❖

:

¹() عمدة القاري (99-11/98).

1- قَالَ الْمُهِلَّبُ: ((فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَشْرُوعِيَّةُ
 الْقَائِلَةِ لِلْكَبِيرِ فِي بُيُوتِ مَعَارِفِهِ لِمَا فِي ذَلِكَ
 مِنْ ثُبُوتِ الْمَوَدَّةِ وَتَأَكُّدِ الْمَحَبَّةِ)) (2).

1- أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ كِتَابَ الْأَسْتِثْنَانِ ، بَابِ مَنْ زَارَ قَوْمًا
 فَقَالَ عِنْدَهُمْ (5/2316 رِقْم 5925) ، وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ ، كِتَابُ
 الْفَضَائِلِ (4/1815 رِقْم 2331) وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ .

2- (فَتْحُ الْبَارِيِّ (11/72)).

1- أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ كِتَابَ الْأَسْتِثْنَانِ ، بَابِ مَنْ زَارَ قَوْمًا
 فَقَالَ عِنْدَهُمْ (5/2316 رِقْم 5925) ، وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ ، كِتَابُ
 الْفَضَائِلِ (4/1815 رِقْم 2331) وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ .

2- (فَتْحُ الْبَارِيِّ (11/72)).

اِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ اُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-
~~قُلْتُ: وَتَأْمَلُ قَوْلَ اَنَّ كَانَ النَّبِيَّ صَلَّى~~
 اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُ بَيْتَ اُمِّ سُلَيْمٍ فَيَتَّامُ
 عَلٰى فِرَاشِهَا، وَلَيْسَتْ فِيْهِ.

"فهل يعقل أن يترك أهل الكفر والنفاق-
 زمن النبوة- مثل هذا الموقف دون استغلاله
 في الطعن في النبي ﷺ ؟!! ، وهم
 الذين طعنوا في أم المؤمنين عائشة
 !!

!!
 !!
 !!

-2

1 () هذا مقتبس من كلام جميل لدكتور. طه الحبيشي من كتابه " السنة في مواجهة أعدائها"، وسأنقل كلامه كاملاً في نهاية المبحث.

2 () أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير ، باب فضل من جهز غازياً أو خلفه بخير (3/1046 رقم 2689)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم (4/1908 رقم 2455).

إِسْكَانٌ وَجَوَائِزُ فِي حَدِيثِ أُمِّ خَرَامٍ بِنْتِ مَلْحَانَ
 ،
 () :
 ،
 :
 ،
 :
 : (1)

قَالَ الْعَيْنِيُّ: ((قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: كَيْفَ صَارَ قَتْلُ الْأَخِّ سَبَبًا لِلدَّخُولِ عَلَى الْأَجْنِبِيَّةِ؟ قُلْتُ: لَمْ تَكُنْ أَجْنِبِيَّةً كَانَتْ خَالَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الرِّضَاعِ، وَقِيلَ: مِنَ النِّسْبِ فَالْمَحْرَمِيَّةُ كَانَتْ سَبَبًا لِحُجُورِ الدَّخُولِ)) (2).

3- وَعَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْنَا وَمَا هُوَ إِلَّا

1 (شرح النووي على صحيح مسلم (16/10)).

2 (عمدة القاري (14/138)).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-
~~أَنَّهَا وَهِيَ وَأُمُّ حَرَامٍ قَالَتِ لَكَالَ تَوَدُّوهُ~~
 فَلِأَصْلِي بِكُمْ فِي غَيْرِ وَقْتِ صَلَاةٍ فَصَلَّى
 بِنَا فَقَالَ رَجُلٌ لِثَابِتٍ: أَيَّنَ جَعَلَ أَنْسَا
 مِنْهُ؟ قَالَ: جَعَلَهُ عَلَى يَمِينِهِ، ثُمَّ دَعَا لَنَا
 أَهْلَ الْبَيْتِ بِكُلِّ خَيْرٍ مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا
 وَالْآخِرَةِ فَقَالَتْ أُمِّي: يَا رَسُولَ اللَّهِ
 حُوَيْدِمُكَ ادْعُ اللَّهَ لَهُ، قَالَ: فَدَعَا لِي بِكُلِّ
 خَيْرٍ، وَكَانَ فِي آخِرِ مَا دَعَا لِي بِهِ أَنْ
 قَالَ: اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ وَبَارِكْ لَهُ
 فِيهِ (1).

4- وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ فَاتَّوَّهُ
 بِسَمْنٍ وَتَمْرٍ فَقَالَ: رُدُّوا هَذَا فِي وَعَائِهِ
 وَهَذَا فِي سِقَائِهِ فَإِنِّي صَائِمٌ ثُمَّ قَامَ
 فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ تَطَوُّعًا فَقَامَتْ أُمُّ
 سُلَيْمٍ وَأُمُّ حَرَامٍ خَلْفَنَا قَالَ ثَابِتٌ وَلَا
 أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ: أَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ عَلَى
 بَسَاطٍ (2).

5- وَعَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى

1 () أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة (1/457 رقم 660).

2 () أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الصوم، باب الرجلين يؤم أحدهما صاحبه كيف يقومان (1/165 رقم 608)، وإسناده صحيح.

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~أُمُّ سُلَيْمٍ قَاتَلَتْهُ بِسُورٍ وَسَمِنَ قَالَ: أَعِيدُوا~~
 سَمْتَكُمْ فِي سِقَائِهِ وَتَمَرَكُمْ فِي وَعَائِهِ
 فَإِنِّي صَائِمٌ ثُمَّ قَامَ إِلَى تَاجِيَةِ مِنَ الْبَيْتِ
 فَصَلَّى غَيْرَ الْمَكْتُوبَةِ فَدَعَا لَأُمِّ سُلَيْمٍ
 وَأَهْلِ بَيْتِهَا فَقَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ: يَا رَسُولَ
 اللَّهِ إِنَّ لِي خُوَيْصَةً قَالَ مَا هِيَ؟ قَالَتْ:
 حَادِمُكَ أَنَسٌ فَمَا تَرَكَ خَيْرَ آخِرَةٍ وَلَا دُنْيَا
 إِلَّا دَعَا لِي بِهِ قَالَ: اللَّهُمَّ ارْزُقْهُ مَالًا
 وَوَلَدًا وَبَارِكْ لَهُ فِيهِ فَإِنِّي لَمِنَ أَكْثَرِ
 الْأَنْصَارِ مَالًا، وَحَدَّثَنِي ابْنَتِي أَمِينَةُ أَنَّهُ
 دُفِنَ لِصُلْبِي مَقْدَمَ حَجَّاجِ الْبَصْرَةِ بِضَعِّ
 وَعِشْرُونَ وَمِائَةً (1).

6- وفي رواية عن أنس بن مالك أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يروى أم
 سليم فتذركه الصلاة أحياناً فيصلّي على
 بساطٍ لنا وهو حصيرٌ ننصحه بالماء (2).

7- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال
 صلى النبي صلى الله عليه وسلم في

1() أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الصوم ، باب من زار قوما
 فلم يفطر عندهم (2/699 رقم 1881).

2() أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الصلاة ، باب الصلاة على
 الحصير (1/177 رقم 658)، وإسناده صحيح.

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامِ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~حَرَامِ بِنْتِ مِلْحَانَ وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى نَسَبَهَا إِلَى~~
 أُمِّ سُلَيْمٍ تَصْنَعُهَا لَهُ وَتَهَيِّئُهَا قَالِ
 : وَأَحْسِبُهُ قَالِ: وَتَعْتَدُ فِي بَيْتِهَا وَهِيَ
 صَفِيَّةُ بِنْتِ حَبِيٍّ (2).

11- وَعَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْرُو
 بِأُمِّ سُلَيْمٍ وَيَسْوِقُ مِنَ الْأَنْصَارِ مَعَهُ إِذَا
 غَرَا فَيَسْقِينِ الْمَاءَ وَيُدَاوِينَ الْجَرْحَى (3)

12- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ أَبُو طَلْحَةَ لَأُمِّ

سُلَيْمٍ: قَدْ سَمِعْتُ صَوْتَ رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَعِيفًا أَعْرَفُ فِيهِ
 الْجُوعَ فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَتْ:
 نَعَمْ، فَأَخْرَجَتْ أَفْرَاصًا مِنْ شَعِيرٍ ثُمَّ
 أَخَذَتْ خِمَارًا لَهَا فَلَقَّتْ الْخُبْرَ بِنَعْضِهِ ثُمَّ
 دَسَّتُهُ تَحْتَ ثَوْبِي وَرَدَّتْنِي بِنَعْضِهِ ثُمَّ
 أَرْسَلْتَنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ قَالِ: فَذَهَبْتُ بِهِ فَوَجَدْتُ رَسُولَ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسًا فِي

1() أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ما يذكر في
 الفخذ (1/145 رقم 364) - وفي عدة مواضع أخرى، و مسلم في
 صحيحه، كتاب النكاح (2/1043 رقم 1365).

2() أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب النكاح (2/1045).

3() أخرجه: مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير (3/1443 رقم
 1810).

إِسْكَالٍ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~الْمَكْفِيَّةِ، وَهَكَذَا النَّاسُ قَتَلَتْ عَلَيْهِمْ،~~
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
 أَرْسَلَكِ أَبُو طَلْحَةَ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ،
 فَقَالَ: أَلطَّعَامِ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَنْ
 مَعَهُ: قُومُوا، قَالَ: فَاِنطَلَقِ، وَاِنطَلَقْتُ
 بَيْنَ أَيْدِيهِمْ حَتَّى جِئْتُ أَبَا طَلْحَةَ فَأَخْبَرْتُهُ
 فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا أُمَّ سُلَيْمٍ قَدْ جَاءَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 بِالنَّاسِ، وَلَيْسَ عِنْدَنَا مَا نُطْعِمُهُمْ،
 فَقَالَتْ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ:
 فَاِنطَلِقِ أَبُو طَلْحَةَ حَتَّى لِقِي رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهُ حَتَّى دَخَلَ
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
 هَلُمَّي مَا عِنْدَكِ يَا أُمَّ سُلَيْمٍ، فَأَتَيْتُ بِذَلِكَ
 الْخُبْزِ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَفُتِّ، وَعَصَرْتُ عَلَيْهِ أُمَّ
 سُلَيْمٍ عُكَّةً لَهَا فَاَدَمْنَهُ، ثُمَّ قَالَ فِيهِ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا سَاءَ
 اللَّهُ أَنْ يَقُولَ ثُمَّ قَالَ: ائْتِنِ لِعَشْرَةٍ،
 فَأَذِنَ لَهُمْ فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا ثُمَّ خَرَجُوا
 ثُمَّ قَالَ: ائْتِنِ لِعَشْرَةٍ، فَأَذِنَ لَهُمْ فَأَكَلُوا
 حَتَّى شَبِعُوا ثُمَّ خَرَجُوا ثُمَّ قَالَ: ائْتِنِ

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-
~~لِكَثْرَةِ كَلَى أَكَلَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَسَبَّحُوا~~
 وَالْقَوْمُ سَبَّعُونَ رَجُلًا أَوْ تَمَائُونَ⁽¹⁾.

وفي رواية: ((ثُمَّ أَخَذَ مَا بَقِيَ فَجَمَعَهُ ثُمَّ
 دَعَا فِيهِ بِالْبَرَكَةِ قَالَ: فَعَادَ كَمَا كَانَ فَقَالَ:
 دُونَكُمْ هَذَا)).

وفي رواية: ((ثُمَّ أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَكَلَ أَهْلُ الْبَيْتِ وَأَفْضَلُوا
 مَا أَبْلَغُوا حَيْرَاتَهُمْ)).

13- وَعَنْ تَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ اتَّخَذَتْ
 يَوْمَ حُتَيْنٍ خِنْجَرًا فَكَانَ مَعَهَا فَرَأَاهَا أَبُو
 طَلْحَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ أُمَّ
 سُلَيْمٍ مَعَهَا خِنْجَرٌ! فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا هَذَا الْخِنْجَرُ؟
 قَالَتْ: اتَّخَذْتُهُ إِنْ دَنَا مِنِّي أَحَدٌ مِنَ
 الْمُشْرِكِينَ يَغْرُثُ بِهِ بَطْنِيهِ فَجَعَلَ رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَضْحَكُ قَالَتْ:
 يَا رَسُولَ اللَّهِ اقْتُلْ مَنْ بَعَدَنَا مِنْ
 الطَّلَقَاءِ انْهَرَمُوا بِكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

1() أخرجه : البخاري في صحيحه، كتاب المناقب ، باب علامات
 النبوة في الإسلام (3/1311 رقم 3385) -وفي عدة مواضع أخرى-،
 ومسلم في صحيحه، كتاب الأشربة (3/1612 رقم 2040) وهذا لفظ
 مسلم، وكذلك الروايات بعده في صحيح مسلم.

إشكالات وجوابه- في حديث أم حرام بنت ملحان-

~~وتقدم قول الدمشقي: ((والعامة تقتضي
المخالطة بين المخدم وأهل حريم، سيما
إذا كنَّ مسنات)).~~

فإذا تأمل الباحث المُنصف هذه الأحاديث
رأى أن تعامل النبي ﷺ
:.

✓
:.

✓
:)
لا يضاف النساء وقت البيعة دليل
واضح على أن الرجل لا يضاف المرأة، ولا
يمس شيء من بدنه شيئاً من بدنها، لأن
أخف أنواع اللمس المصافحة فإذا امتنع
منها في الوقت الذي يقتضيها وهو وقت
المبايعة دل ذلك على أنها لا تجوز، وليس
لأحد مخالفته لأنه هو المشرع لأتمه
بأقواله وأفعاله وتقريره).

³(أخرجه: البخاري في صحيحه كتاب الأدب، باب حسن الخلق
والسخاء وما يكره من البخل (5/2245 رقم 5691)، مسلم في
صحيحه، كتاب الفضائل (4/1804 رقم 2309).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ لِلْمَسْأَلِينَ: ((كَلَى~~

رِسْلِكُمْ إِنَّمَا هِيَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ)).

علم أن هناك خصوصية ما لأمِّ سُلَيْمٍ وأختها أمِّ حَرَامٍ، وأقدم من بين هذه الخصوصية من السلف -حسب علمي- هو عبد الله بن وهب حيث يقول: ((أُمُّ حَرَامٍ إِخْدَى خَالَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الرَّضَاعَةِ فَلِذَلِكَ كَانَ يُقِيلُ عِنْدَهَا وَيَنَامُ فِي جِرْهَا وَتَقْلِي رَأْسَهُ)).

وقد أحسن الشاطبيُّ حيث قال: ((فلهذا كله يجب على كل ناظر في الدليل الشرعي مراعاة ما فهم منه الأولون، وما كانوا عليه في العمل به فهو أحرى بالصواب وأقوم في العلم والعمل)).

وَقَالَ إِبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ -كما تقدم-: ((ولا يشك مسلم أن أمَّ حَرَامٍ كانت من رسول الله لمحرم فلذلك كان منها ما ذكر في هذا الحديث، والدليل على ذلك - ثم ساق حديث جابر، وعمر بن الخطاب، وابن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاصي، وعقبة بن عامر في النهي عن الخلوة- وهذه آثار ثابتة بالنهي عن ذلك ومحال أن يأتي رسول الله ﷺ ما ينهى عنه)).

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

~~فَالْقَوْلُ بِالْمَحْرَمِيَّةِ لَهُ مَسْتَدٌ مِنْ أَقْوَالِ~~

سلفنا الصالح؛ بخلاف القول بأن من
خصائص النبي ﷺ جواز الخلوة بالأجنبية
والنظر إليها ونحو ذلك فلم أقف على نص
عن السلف- من أهل القرون المفضلة- يفيد
ذلك، والله أعلم.

فإن قال قائل إن دعوى محرمة الرضاع
هذه تحتاج إلى نص صريح، ولا يوجد؟.

قلت: الأمور المتقدمة:

- تعامل النبي ﷺ مع
المرءة المحرمة له كالمرءة الحرة.

- جواز الخلوة بالمرءة المحرمة له
كالمرءة الحرة.

- جواز النظر إلى المرءة المحرمة له
كالمرءة الحرة.

- جواز الرضاع بالمرءة المحرمة له
كالمرءة الحرة.

- جواز الرضاع بالمرءة المحرمة له
كالمرءة الحرة.

إِسْكَالٌ وَجَوَابُهُ- فِي حَدِيثِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ-

في نفوس اتباعه، وهذا مطمع قد طمع فيه من هم أكثر من صاحبنا بصراً بالمنهج، ومن هم أكثر منه حيلة بأساليب البحث والدرس، ومن هم أشد منه قوة وأعز نفراً، فما استطاعوا أن يظهرُوا به وما استطاعوا أن ينالوا من جدار العز للنبي ﷺ نقياً.

والشئ الذي لم يعرفه هؤلاء، أن الروايات مجمعة تقريباً على أن النبي كان يكثر من التردد، والأكل والشرب، عند أمِّ سُلَيْمٍ، وأمِّ حَرَامٍ.

والباحث الحصيف يسأل هل هناك شئ من العلاقة بين هاتين المرأتين الجليلتين؟ والروايات تجيب أن أمِّ سُلَيْمٍ، وأمِّ حَرَامٍ أختان، يقال لأحدهما الرميضاء، وللأخرى الغميضاء، لابعينها، فمنهم من يقول: إن الرميضاء بالراء هي أمِّ حَرَامٍ، والغميضاء بالغين هي أمِّ سُلَيْمٍ، ومنهم من يعكس.

والرميضاء والغميضاء: لفظان يدلان على حالتين في العين متشابهتين، وهما حالتان خلقيتان ليس بالعين معهما من بأس.

وأمِّ سُلَيْمٍ هي أم أنس بن مالك رضي الله عنه، وأمِّ حَرَامٍ خالته، وأنس بن مالك

كَانَ فِي صِبَاهٍ يَخْدُمُ النَّبِيَّ عَشْرَ سِنِينَ وَكَانَ النَّبِيُّ يَعَامِلُهُ مَعَامِلَةَ تَنَاسُبِ أَخْلَاقِ النَّبِوَةِ يَقُولُ أَنَسٌ: خَدَمْتُ النَّبِيَّ عَشْرَ سِنِينَ، فَمَا قَالَ لِي لِشَيْءٍ فَعَلْتُهُ لَمْ فَعَلْتُهُ، وَلَا لِشَيْءٍ تَرَكْتُهُ لَمَا تَرَكْتُهُ.

هُؤُلَاءِ ثَلَاثَةٌ لَيْسُوا مِنَ الْمَجَاهِيلِ فِي الصَّحَابَةِ وَالصَّحَابِيَّاتِ، وَمَا الَّذِي جَعَلَ عِلَاقَةَ النَّبِيِّ بِهِمْ عَلَى هَذَا الْمَسْتَوَى مِنَ الْإِهْتِمَامِ، وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ عَنْهُمْ.

إِنْ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ أَنْ تَكُونَ هُنَاكَ دَرَجَةٌ مِنَ الْقَرَابَةِ تَجْعَلُ الْمَرَاتِينَ مِنْ مَحَارِمِ النَّبِيِّ ﷺ، سِوَاءِ أَكَانَ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ النَّسَبِ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُؤَرِّخِينَ، أَوْ كَانَ مِنْ جِهَةِ الرَّضَاعَةِ كَمَا قَالَ الْبَعْضُ الْآخَرِ.

وإلا فهل يمكن عقلاً للنبي ﷺ، أن يخالف الناس إلى ما ينهاهم عنه؟

وهل يمكن عقلاً أو اتفاقاً أن تقوم علاقة غير مشروعة وحاشاه بينه وبين أختين في وقت واحد؟

وهل يجيز المنطق أو العادة أن يسمح
النَّبِيُّ ﷺ

.....

.....
.....
.....

.....
.....
.....

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

.....
.....

..... :
.....
.....
.....

.....)):
.....
.....

١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠

(1).

الوقفه الثانية:

من طعن في البخاري وصحيحه بسبب إخراجهِ للحديث يلزمه أن يطعن في جميع من أخرج الحديث من كان منهم قبل البخاري أو بعده، لأنَّ في الحديث -حسب كلامهم- طعنًا في النبيِّ ﷺ .

من طعن في البخاري وصحيحه بسبب إخراجهِ للحديث يلزمه أن يطعن في جميع من أخرج الحديث من كان منهم قبل البخاري أو بعده، لأنَّ في الحديث -حسب كلامهم- طعنًا في النبيِّ ﷺ .

من طعن في البخاري وصحيحه بسبب إخراجهِ للحديث يلزمه أن يطعن في جميع من أخرج الحديث من كان منهم قبل البخاري أو بعده، لأنَّ في الحديث -حسب كلامهم- طعنًا في النبيِّ ﷺ .

1 () "السنة في مواجهة أعدائها" (ص 206-20202).

❖ :.....

..... (.....)

..... (.....)
.....

..... (.....)

..... (.....)
.....

..... (.....)

..... (.....)
.....

..... (.....)-.....
.....-

..... (.....)

..... (.....)

..... (.....)

..... (.....)⁽¹⁾.

¹() ومسنَد الدارميِّ مرتبٌ على الأبواب، ولكن كذا سماه مؤلفه باعتبار أنَّ الأحاديث والآثار فيه مسنَّدة، وهذه التسمية مألوفة عند المحدثين كما لا يخفى، وانظر مقدمة حسين سليم أسد لكتاب

❖ من أخرج الحديث في كتابه ممن مات بعد البخاري:

مسلم في صحيحه، وأبو عوانة في صحيحه، وابن حبان في صحيحه، والحاكم في المستدرک علی الصحیحین، وأبو داود في سننه، والترمذي في جامعه، وابن ماجه في سننه، والنسائي في سننه (المجتبى)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني وفي الجهاد.

أبو يعلى في مسنده، والدولابي في الكنى، والطبراني في المعجم الكبير، وفي في الأوسط، وفي مسند الشاميين، والدارقطني في العلل، وأبو نعيم في حلية الأولياء، ومعرفة الصحابة، والبيهقي في السنن الكبرى، وفي دلائل النبوة، وابن عبد البر في التمهيد، وإسماعيل الأصبهاني في دلائل النبوة، والإلكائي في اعتقاد أهل السنة، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق.

الوقفه الثالثة:

ومما ينبغي أن يذكر هنا أن هذا البحث - وأمثاله - إنما ينتفع به طالب الحق المنصف

"مسند الدارمي" (1/49) ط 1، 1421، دار المغنبي - السعودية، الرياض -.

فِي الْمَسْأَلَةِ الْوَقْفَةِ الْخَامِسَةِ: سَبَبُ إِطَالَةِ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْمَسْأَلَةِ
 أُمُورٌ: الْأَوَّلُ: أَنِّي رَأَيْتُ تِجَارَةَ إِتْبَاعِ الْمُتَشَابِهِ
 رَائِجَةً فِي هَذَا الزَّمَانِ مِنْ لَدُنْ أَصْحَابِ
 الشَّبَهَاتِ وَالشَّهَوَاتِ. الثَّانِي: وَلَآنَ كَثِيرًا مِمَّنْ تَكَلَّمَ فِي هَذِهِ
 الْمَسَائِلِ الَّتِي عَمَتَ بِهَا الْبَلَوَى فِي هَذِهِ
 الْأَزْمَنَةِ تَكَلَّمَ بِمَقَرَّرَاتٍ سَابِقَةٍ، أَوْ تَأَثَّرَ
 بِالْمَجْتَمَعِ حَوْلَهُ، وَلَمْ يَدْرُسْ هَذِهِ الْمَسَائِلَ
 بِنَبْضَةٍ وَتَجَرُّدٍ، وَجَمَعَ شَامِلًا لِلنُّصُوصِ، مَعَ
 الْمَوَازِنَةِ بَيْنَهَا، وَالِاسْتِفَادَةَ مِنْ فَهْمِ
 الْعُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ. (1)

الوقفة الخامسة:

**سبب إطالة الكلام في هذا المسألة
أمور:**

**الأول: أني رأيتُ تجارة إتباع المتشابهه
رائجة في هذا الزمان من لدن أصحاب
الشبهات والشهوات.**

**الثاني: ولأن كثيراً ممن تكلم في هذه
المسائل التي عمّت بها البلوى في هذه
الأزمنة تكلم بمقررات سابقة، أو تأثر
بالمجتمع حوله، ولم يدرس هذه المسائل
بنصفه وتجرد، وجمع شامل للنصوص، مع
الموازنة بينها، والاستفادة من فهم
العلماء المحققين.**

¹() تيسير اللطيف المنان (449).

الثالث: ولبیان أنّ كثيراً من هذه الإشكالات التي تورد على الأحاديث الصحيحة إنما هي إشكالات تعرض نتيجة لضعف التسليم لله ولرسوله

وإنّ كثيراً من هذه الإشكالات التي تورد على الأحاديث الصحيحة إنما هي إشكالات تعرض نتيجة لضعف التسليم لله ولرسوله ولقوله: ((...)) (1)،

وإنّ كثيراً من هذه الإشكالات التي تورد على الأحاديث الصحيحة إنما هي إشكالات تعرض نتيجة لضعف التسليم لله ولرسوله ولقوله: ((...)) (2)، وقد

كان العلماء السابقون يقرأون هذه الأحاديث الصحيحة ولا يقفون عندها لقوة التسليم لله ولرسوله

وإنّ كثيراً من هذه الإشكالات التي تورد على الأحاديث الصحيحة إنما هي إشكالات تعرض نتيجة لضعف التسليم لله ولرسوله ولقوله: ((...)) (3).

1) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب الفتن، باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه (6/2591 رقم 6657) من حديث أنس بن مالك .

2) أخرجه: البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم (1/50 رقم 100)، ومسلم في صحيحه، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم (4/2058 رقم 2673) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص .

